

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اتبع هديه إلى يوم الدين . أما بعد .

فإن الوقف في التشريع الإسلامي له أهمية عظمى ، ويعتبر مورداً من موارد الخير المستمرة ، ويصل ثوابه للإنسان في حياته وبعد مماته ، وقد أسهم الوقف في تنمية الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية ، وكان من أسباب المحافظة على الإسلام ونشره في البلاد الإسلامية وغيرها ، فقد شاركت الأوقاف في إقامة المساجد والمراكز الإسلامية ، وإقامة دور العلم ، والمستشفيات ، والأربطة ، كما كان لها دور بارز في دعم الجهاد الإسلامي ، وقد تسابق المسلمون على مر الأزمان في وقف ممتلكاتهم على وجوه الخير المختلفة .
ولأهمية الوقف ودوره الفاعل في جميع نواحي الحياة ، نجد كثيراً من المنظمات والمؤسسات قد اهتمت بالوقف وسعت لعقد المؤتمرات والندوات لتفعيل دوره ، والسعى لإيجاد وسائل جديدة لاستثماره .

ومن الوسائل المهمة في هذا الموضوع مسألة وقف النقود ، وهي ليست من المسائل المستجدة ، فقد تكلم فيها الفقهاء الأقدمون ولكن باختصار شديد ، لعدم انتشاره في العصور الأولى ، وقد برع الوقف النقدي في العصر العثماني في العقود الأولى منه ، وقبل ذلك ظهر في بلاد البلقان ثم في أدرنه ، ثم في بقية المدن البلقانية ، وبعد ذلك ظهر في استانبول بعد فتحها عام 1453 هـ ، ومن هناك انتقل جنوباً باتجاه بلاد الشام .⁽¹⁾

ونجد في وقتنا الحاضر الدعوة إلى الوقف النقدي ، لأنه متاح للناس بدرجة أكبر من غيره ، وهو أكثر قابلية لإنشاء الوقف المشترك الذي يوفر موارد وافية تمكن من إقامة المشروعات الاقتصادية .

وقد أحببت أن أسهم في إلقاء الضوء على هذا النوع من الوقف فكان هذا البحث الذي بدأته بهذه المقدمة ثم قسمته إلى فصلين تحتهما مباحث تطرقت فيها إلى تعريف الوقف بصفة عامة وحكمه وشروطه وأنواعه ، ثم الوقف النقدي وحكمه وأهميته ومجالاته ، وأنهيت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج .

أدعوا الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في تغطية بعض جوانب الموضوع .

الفصل الأول : الوقف (تعريفه ، حكمه ، أنواعه ، شروطه)

المبحث الأول : تعريف الوقف

أولاً : الوقف في اللغة : الحبس⁽²⁾ ، وهو مصدر وقف ، يقال وقف الشيء وأوقفه ، وحبسه وأحبسه وسبله كله بمعنى واحد⁽³⁾ ، وسمى وقفاً لأن العين موقوفة ، وحبساً لأن العين محبوسة .⁽⁴⁾

وقال الجوهرى : ووقفت الدار للمساكين وقفاً وأوقفتها بـالألف لغة ربيئة ، وليس في الكلام أوقفت إلا حرف واحد ، أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه أي أقلعت .⁽⁵⁾ والجمع أوقفات مثل ثوب وأنثواب .⁽⁶⁾

ثانياً - الوقف في الاصطلاح :

اختلف الفقهاء في بيان معنى الوقف وذلك لاختلافهم في بعض أحكامه كلزومه وعدمه ، واختلافهم في بعض الشروط الواجب توفرها في الوقف ، سواء في الواقف أو الموقوف ، أو الموقوف عليهم وغير ذلك .

وسأعرض بعض التعريفات للمذاهب :

1- عند الحنفية :

قال صاحب الهدایة : "وهو عند أبي حنيفة : حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ، وعند محمد وأبي يوسف : حبس العين على حكم الله تعالى ".⁽⁷⁾

وعرفه السرخسي بأنه : "عبارة عن حبس المملوك عن التمليلك من الغير".⁽⁸⁾

2- عند المالكية :

عرفه ابن عرفة بأنه : "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاوه في ملك معطيه ولو تقديرأً ".⁽⁹⁾

3- عند الشافعية :

عرفه البيضاوي بأنه : "حبس الأصل وتسبييل المنافع".⁽¹⁰⁾

وعرفه ابن حجر وغيره بأنه : "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه لقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح" .⁽¹¹⁾

4- عند الحنابلة :

عرفه ابن قدامة وغيره بأنه : "تحبس الأصل وتسبيط المنفعة" .⁽¹²⁾
وعرفه الشوكي بأنه : تحبس المال مطلق التصرف ماله المنفع به مع بقاء عينه بقطع تصرف واقف وغيره في رقبته .⁽¹³⁾

وعرفه ابن مفلح بأنه : "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ممنوع من التصرف في عينه بلا عذر مصروف منافعه في البر إلى الله تعالى" .⁽¹⁴⁾
التعريف المختار :

التعريفات السابقة جميعها يدور معناها حول حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث والمنفعة وتصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفين .⁽¹⁵⁾

وأجمع تعريف من هذه التعريفات هو قوله لهم "حبس العين وتسبيط المنفعة" .⁽¹⁶⁾
وذلك لأنه يتمشى مع نص الحديث في قوله رضي الله عنه : "احبس أصلها وسبّل ثمرتها" .⁽¹⁷⁾

ولأنه ركز على حقيقة الوقف دون الدخول في التفصيات.⁽¹⁸⁾

المبحث الثاني : حكم الوقف

اختلف العلماء في حكم الوقف إلى ثلاثة أقوال :

الأول : أن الوقف غير جائز مطلقاً .

وهو قول شريح القاضي⁽¹⁹⁾ ، والعامية من أهل الكوفة⁽²⁰⁾ ، ورواية عن أبي حنيفة⁽²¹⁾ .

والثاني : أن الوقف جائز في الكراع والسلاح فقط .

وهو مروي عن ابن مسعود ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس.⁽²²⁾
والثالث : أنه جائز مطلقاً .

وهو مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية⁽²³⁾ ، والمالكية⁽²⁴⁾ ، والشافعية⁽²⁵⁾ ، والحنابلة⁽²⁶⁾ .

الأدلة :

استدل من قال بعدم الجواز مطلاً بالقرآن والسنة والأثر والمعقول .

أولاً - القرآن :

1- قوله تعالى : [ما جعل الله من بحيرة⁽²⁷⁾ ولا سائبة⁽²⁸⁾ و لا وصيلة⁽²⁹⁾ ولا حام⁽³⁰⁾ [.] .

2- قوله تعالى : [وجعلوا الله مما ذرأ من الحرش والأنعام نصيباً فقالوا هذا الله بزعمهم وهذا لشركائنا] .⁽³²⁾

3- قوله تعالى : [وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا]⁽³³⁾

وجه الدلالة :

أن الله سبحانه وتعالى عاب على العرب ما كانت تفعل من تسبيب البهائم وحمايتها وحبس أنفاسها ، والوقف مثل ذلك.⁽³⁴⁾

ثانياً - السنة :

1- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال لما نزلت سورة النساء قال رسول الله ﷺ : " لاحبس بعد سورة النساء " .⁽³⁵⁾

وجه الدلالة :

أخبر ابن عباس رضي الله عنهما أن الأحباس منهي عنها غير جائزه ، وأنها قد كانت قبل نزول الفرائض بخلاف ما صارت عليه بعد نزول الفرائض .⁽³⁶⁾

2- عن أبي بكر بن محمد قال : إن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي أُرِيَ النداء أنه أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله حائطي هذه صدقة إلى الله ورسوله ، فجاء أبواه فقالا : يا رسول الله كان قوام عيشنا فرده رسول الله ﷺ إليهما ثم ماتا فورثهما ابنهما بعد .⁽³⁷⁾

وجه الدلالة :

الحديث واضح في رد الرسول ﷺ لوقف زيد .

ثالثاً - الآثار :

1- عن محمد بن عبيد الله الثقفي قال : قال لي شريح جاء محمد بإطلاق
الحبس. (38)

2- عن عطاء بن السائب قال : أتيت شريحاً في زمن بشر بن مروان وهو
يومئذ قاض فقلت : يا أبا أمية أفتني ، فقال يا ابن أخي إنما أنا قاض ولست
بمفت ، قال: فقلت إني والله ما جئت أريد خصومة إن رجلاً من الحي جعل داره
حبساً ، قال عطاء فدخل الباب الذي في المسجد في المقصورة ، فسمعته حين
دخل وتبعته وهو يقول لحبيب الذي يقدم الخصوم إليه : أخبر الرجل أنه لاحبس
عن فرائض الله عز وجل .

قال الطحاوي : وهذا لا يسع القضاة جهله ، ولا يسع الأئمة تقليد من يجهل
مثله ثم لا ينكر ذلك عليه منكر من أصحاب رسول الله ﷺ ولا من تابعيهم . (39)
رابعاً - المعقول :

1- أن المنفعة في الوقف معدومة وقت الإيجاب والتصدق بالمدعوم
لا يصح. (40)

2- أن أوقاف الصحابة رضي الله عنهم ما كان منها في زمن رسول الله ﷺ
احتمل أنها كانت قبل نزول سورة النساء فلم تقع حبسًا عن فرائض الله تعالى وما
كان بعد وفاته عليه الصلاة والسلام فاحتمل أن ورثتهم أمضوها بالإجازة. (41)
وастدل من قال بجواز الوقف في الكراع والسلاح فقط بالسنة والآثار
أولاً - السنة :

- عن عمر رضي الله عنه قال : كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على
رسوله مما لم يوجف المسلمين عليه بخيل ولا ركاب ، فكانت لرسول الله ﷺ خاصة
وكان ينفق على أهله نفقة سنته ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع عدة في سبيل
الله . (42)

ووجه الدلالة :

الحديث يدل على أن رسول الله ﷺ أوقف ما تبقى على السلاح والكراع .

ثانياً - الآثار :

1- عن ابن مسعود قال : " لاحبس إلا في سلاح أو كراع " .⁽⁴³⁾

2- عن الشعبي قال : قال علي : " لاحبس عن فرائض الله إلا ما كان من سلاح أو كراع " .⁽⁴⁴⁾

واستدل من قال بالجواز مطلقاً بالقرآن ، والسنّة ، وفعل الصحابة ، والإجماع.

أولاً - القرآن :

1- قوله تعالى : [وما يفعلوا من خير فلن يكفروه] .⁽⁴⁵⁾

2- قوله تعالى : [وافعلوا الخير لعلكم تفلحون] .⁽⁴⁶⁾

3- قوله تعالى : [لن تتالوا البر حتى تتفقوا مما تحبون] .⁽⁴⁷⁾

4- قوله تعالى : [وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون] .⁽⁴⁸⁾

وجه الدلالة :

أن الآيات السابقة تحت على الصدقة ، والصدقة مندوب إليها والوقف منها .

ثانياً - السنّة :

1- قوله ρ : "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" .⁽⁴⁹⁾

وجه الدلالة :

قال النووي : "الحديث فيه دليل لصحة أصل الوقف وعظمي ثوابه" .⁽⁵⁰⁾

2- قوله ρ : "من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً بالله وتصديقاً بوعده فإن شبعه وريّه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيمة" .⁽⁵¹⁾

3- قوله ρ : "إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علمأً علمه ونشره ، وولداً صالحاً تركه ، ومصحفاً ورثه ، أو مسجداً بناء أو بيتاً لابن السبيل بناء ، أو نهراً أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته يلحقه من بعد موته" .⁽⁵²⁾

4- عن عمر بن الحارث ختن رسول الله ρ أخي جويرية بنت الحارث قال: ما ترك رسول الله ρ عند موته درهماً ولا ديناراً ولا عبداً ولا أمة ولا شيئاً إلا بغلته وسلامه وأرضاً جعلها صدقة .⁽⁵³⁾

قال ابن حجر : " إن الرسول ﷺ تصدق بمنفعة الأرض فصار حكمها حكم الوقف ". (54)

5- عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ جعل سبع حيطان له بالمدينة صدقة علىبني عبد المطلب وبني هاشم . (55)

6- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أصاب عمر بخیر أرضاً فأتى النبي ﷺ فقال : أصبت أرضاً لم أصب مالاً قط أنفس منه فكيف تأمرني به ؟ قال : " إن شئت حبس أصلها وتصدق بها " فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث في القراء والقرى والرقب وفی سبیل الله والضیف وابن السبیل لاجناح على من ولیها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صدیقاً غير متمول فيه . (56)

7- عن عثمان رضي الله عنه قال : هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستذهب غير بئر رومة ، فقال رسول الله ﷺ : " من يشتري بئر رومة فيجعل دلواه مع دلاء المسلمين بخیر له منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي..." . (57)

8- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أمر بالمسجد وقال : " يابني النجار ثامنوني بحائطكم هذا ، قالوا : " لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله " . (58)

9- عن أنس رضي الله عنه قال : لما نزلت " لن تثالوا البر حتى تتفقوا مما تحبون " جاء أبو طحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يارسول الله يقول الله تبارك وتعالى في كتابه : [لن تثالوا البر حتى تتفقوا مما تحبون] وأن أحب أموالي إلى بيرحاء ، قال : وكانت حديقة كان رسول الله ﷺ يدخلها ويستظل بها ويشرب من مائها فهي إلى الله عز وجل وإلى رسوله ﷺ أرجو بره وذرره فضعها أي رسول الله حيث أراك الله ، فقال رسول الله ﷺ : " بخ يا أبا طحة ذلك مال رابح قبلناه منك ورددناه عليك فاجعله في الأقربين " . فتصدق بها أبو طحة على ذوي رحمة . (59)

10- قوله ﷺ : "وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنْكُمْ تُظْلِمُونَ خَالِدًا ، قَدْ أَحْتَسَ أَدْرَعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" . (60)

ثالثاً - فعل الصحابة :

عن عبد الله بن الزبير الحميدي قال : وتصدق أبو بكر الصديق رضي الله عنه بداره بمكة على ولده فهي إلى اليوم ، وتصدق عمر بن الخطاب رضي الله عنه بربعه عند المروء وبالثانية على ولده فهي إلى اليوم ، وتصدق علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأرض بينبع فهي إلى اليوم ، وتصدق الزبير بن العوام رضي الله عنه بداره بمكة في الحرامية وداره بمصر وأمواله بالمدينة على ولده فذلك إلى اليوم ، وتصدق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بداره بالمدينة ، وداره بمصر على ولده فذلك إلى اليوم ، وعثمان بن عفان رضي الله عنه برومته فهي إلى اليوم ، وعمرو بن العاص رضي الله عنه بالوهط من الطائف وداره بمكة على ولده فذلك إلى اليوم ، وحكيم بن حزام رضي الله عنه بداره بمكة والمدينة على ولده فذلك إلى اليوم ، قال : وما لا يحضرني ذكره كثير يجزيء منه أقل مما ذكرت " (61)

وقال ابن حزم : " وحبس عثمان وطلحة والزبير وعلي بن أبي طالب وعمرو بن العاص دورهم على بنיהם وضياعاً موقوفة ، وكذلك ابن عمر وفاطمة بنت رسول الله ﷺ وسائر الصحابة جملة صدقاتهم بالمدينة أشهر من الشمس لا يجهلها أحد " (62) .

رابعاً - إجماع الصحابة :

قال القرطبي : " فإن المسألة إجماع من الصحابة وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعائشة وفاطمة وعمرو بن العاص وابن الزبير وجابر كلهم وقفوا الأوقاف ، وأوقفهم بمكة والمدينة معروفة مشهورة " . (63)

وقال ابن قدامة : " وقال جابر لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ ذو مقدرة إلا وقف وهذا إجماع فإن الذي قدر منهم على الوقف وقف واشتهر ذلك فلم ينكره أحد فكان إجماعاً " . (64)

وقال في موسوعة الإجماع : "الوقف جائز بإجماع الصحابة وأهل العلم". (65)

المناقشة والترجيح :

اعتراض المجيزون على المانعين مطلقاً بالآتي :

1- ما استدللت به من الآيات مردود ولا حجة فيه ، لأن الله سبحانه وتعالى إنما عاب عليهم أن تصرفوا بعقولهم بغير شرع توجه إليهم أو تكليف فرض عليهم في قطع طريق الانتفاع وإذهاب نعمة الله تعالى وإزالة المصلحة التي للعباد في تلك الإبل وبهذا فارقت هذه الأمور الأحباس والأوقاف .⁽⁶⁶⁾

2- ما استدللت به من حديث ابن عباس مردود ، بأن الحديث ضعيف ، بل قال ابن حزم : " هذا حديث موضوع وابن لهيعة لا خير فيه وأخوه مثله ، وبيان وضعه أن سورة النساء أو بعضها نزلت بعد أحد يعني آية المواريث ، وحبس الصحابة بعلم رسول الله ﷺ بعد خير وبعد نزول المواريث في سورة النساء ، وهذا أمر متواتر جيلاً بعد جيل ، ولو صح هذا الخبر لكان منسوحاً باتصال الحبس بعلمه عليه الصلاة والسلام إلى أن مات " .⁽⁶⁷⁾

3- ما استدللت به من حديث عبد الله بن زيد مردود من وجوه :

أ- أنه منقطع لأن أبا بكر لم يلق عبد الله بن زيد قط .⁽⁶⁸⁾

ب- أن فيه أن قوام عيشهم وليس لأحد أن يتصدق بقوام عيشه بل هو مفسوخ إن فعله .⁽⁶⁹⁾

ج- أن الحديث على فرض صحته ، فإنه ليس فيه ذكر الوقف ، وإنما هو وارد في الصدقة المنقطعة ، وكأنه تصدق به صدقة تطوع وجعل مصروفها إلى اختيار رسول الله ﷺ فتصدق بها رسول الله ﷺ على أبيه .⁽⁷⁰⁾

د- يحتمل أن الحائط كان لأبيه وكان هو يتصرف فيه بحكم النيابة عنهم فتصرف بهذا التصرف بغير إذنهم فلم ينفذه وأتيا النبي ﷺ فرده إليهم .⁽⁷¹⁾

4- ما استدللت به من قول شريح " جاء محمد بإطلاق الحبس " مردود بالآتي:
أ- أن هذا القول منقطع فلا تقوم به الحجة ، وال الصحيح خلافه وهو أن محمدًا ﷺ جاء بإثبات الحبس .⁽⁷²⁾

ب- أن اللفظ يقتضي أنه قد كان الحبس ، وقد جاء محمد ﷺ بإبطاله وهذا باطل يعلم بيقين لأن العرب لم تعرف في جاهليتها الحبس الذي اختلفنا فيه إنما هو اسم شرعي ، وشرع إسلامي جاء به محمد ﷺ كما جاء بالصلوة والزكاة

والصيام ، ولو لاه عليه الصلاة والسلام ما عرفنا شيئاً من هذه الشرائع ولا غيرها فبطل هذا الكلام جملة . (73)

ج- أنه محمول على حبس الكفارة مثل البحيرة والوصيلة والسبيبة والحام (74) قال الإمام الشافعي : "والحبس التي جاء رسول الله ﷺ بإطلاقها - والله أعلم - ما وصفنا من البحيرة والوصيلة والحام والسبيبة إن كانت من البهائم ، فإن قال قائل ما دل على ما وصفت ؟ قيل ما علمنا جاهلياً حبس داراً على ولد ولا في سبيل الله ولا على مساكين ، وحبسهم كانت ما وصفنا من البحيرة والوصيلة والحام والسبيبة ، فجاء رسول الله ﷺ بإطلاقها والله أعلم . (75)

5- ما استدللت به من قول شريح "لا حبس عن فرائض الله" مردود بالآتي :
أ- أنه قول فاسد لأنهم لا يختلفون في جواز الهبة والصدقة في الحياة والوصية بعد الموت ، وكل هذه مسقطة لفرائض الورثة عما لو لم تكن فيه لورثوه على فرائض الله عز وجل فيجب بهذا القول إبطال كل هبة وكل صدقة وكل وصية ؛ لأنها مانعة من فرائض الله تعالى بالمواريث . (76)

ب- أنه محمول على أنه لا يمنع أصحاب الفرائض عن فرضهم التي قدرها الله لهم في سورة النساء بعد الموت بدليل نسخها لما كانوا عليه من حرمائهم الإناث قبل نزولها وتوريثهم بالمؤاخاة والموالاة مع وجودهن . (77)

6- ما استدللت به من أن المنفعة المستقبلة في الوقف معدومة وقت الإيجاب مردود من وجهين : (78)

أ- ليس عندكم دليل من كتاب أو سنة يمنع المنفعة المستقبلة ، ثم إنه لا يجوز قياس عقود التبرعات على عقود المعاوضات في منع التعاقد على الشيء المعدوم ، لأن العلة مختلفة ، فإن النهي إنما ورد عن بيع المعدوم والضرر منعاً للمنازعات وأكل أموال الناس بالباطل إذا غبن أحد المتعاقدين ، وهذا يدل على أن المنع ليس لمطلق العدم بل هو لعدم خاص فيما يكون له حالتا عدم وجود ، حالة عدم وقت العقد ، وحالة وجود بعده ، وقد لا يوجد .

وكل هذا لا يتوفر في عقود التبرعات فأي ضرر يمكن تصوره في تملك المنفعة في المستقبل بطريق التصدق .

ب- أنه اجتهد في مقابلة النص فلا يكون له قيمة حينئذ .

7- ما استدللت به من أن أوقاف الصحابة التي كانت في زمن الرسول ﷺ يحتمل أنها كانت قبل نزول سورة النساء ، فلم تقع حبسًا عن فرائض الله ، مردود بأن وقف النبي ﷺ كان في خيبر ووقف عمر كان في السنة السابعة ، ونزول آية المواريث كان قبل وقف النبي ﷺ وأوقاف الصحابة . ⁽⁷⁹⁾

8- ما استدللت به بأن صدقات الصحابة إنما جازت لأن الورثة أجازوها فقد كذبتم في ذلك ، ولقد ترك عمر ابنيه زيداً وأخته صغيرين جداً ، وكذلك عثمان علي وغيرهم ، فلو كان الحبس غير جائز لما حل ترك أنصباء الصغار تمضي حبسًا ⁽⁸⁰⁾.

واعتراض على من قال بجواز الوقف في الكراع والسلاح بالآتي :

1- ما استدللت به من حديث عمر ، فإنه لا يعني منع الوقف في غير السلاح والكراع ، وقد ثبت عن النبي ﷺ الوقف في غير السلاح والكراع . ⁽⁸¹⁾

2- ما استدللت به من قول ابن مسعود مردود ، بأن هذه روایة ساقطة لأنها عن رجل لم يسم ، وأن والد القاسم لا يحفظ عن أبيه كلمة ، وكان له إذا مات أبوه ست سنين فكيف ولده . ⁽⁸²⁾

3- ما استدللت به من قول علي مردود بأن هذه الروایة عن علي كذب ، لأن علي أوقف بيبيع وغيرها وهي أشهر من الشمس . ⁽⁸³⁾

الترجح :

يتبيّن مما سبق رجحان قول القائلين بجواز الوقف وأنه مندوب إليه ل فعله ﷺ و فعل أصحابه وإجماعهم على ذلك .

وقد أشار الشافعي إلى أن الوقف من خصائص الإسلام لا يعلم في الجاهلية . ⁽⁸⁴⁾

قال الخصاف: " وقد جاءت الآثار في الوقف والذي أمر به رسول الله ﷺ في أرضه يحبس أصلها ويسبل ثمرتها سنة قائمة، وفعل أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك ما وقفوه من عقاراتهم وأموالهم إجماعاً منهم على أن الوقف جائزة ماضية" ⁽⁸⁵⁾

المبحث الثالث : أركان الوقف

الوقف مثلسائر الالتزامات والعقود لابد له من توافر أركان معينة لقيامه ، وقد اختلف الفقهاء في بيان أركانه تبعاً لاختلافهم في تحديد ما يعتبر داخلاً في ماهية الشيء .

فذهب الحنفية إلى أن ركن الوقف الصيغة لاقتضائها لبقية الأركان .
قال ابن نجيم : " وأما ركته فاللفاظ الخاصة الدالة عليه ، كأن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين .⁽⁸⁶⁾

وهذه العبارة رغم إيجازها تتضمن أربعة أركان وهي الواقف وهو القائل أرضي هذه .. ، والموقوف وهو الأرض ، والموقوف عليه وهم المساكين ، والصيغة المنجزة .⁽⁸⁷⁾

أما المالكية والشافعية والحنابلة فيرون أن الوقف له أربعة أركان هي :

1- الواقف .

2- الموقوف عليه .

3- المال الموقوف .

4- الصيغة .

قال الخرشي : " وأركان الوقف أربعة العين الموقوفة ، والصيغة ، والواقف ، والموقوف عليه .⁽⁸⁸⁾

وقال المناوي : " وأما أركانه فأربعة الواقف ، والموقوف ، والموقوف عليه ، والصيغة " .⁽⁸⁹⁾

وقال البهوتi: " وأركانه واقف ، ومحظوظ ، ومحظوظ عليه ، والصيغة " .⁽⁹⁰⁾

المبحث الرابع : شروط الوقف

أولاً - شروط الواقف :

اختلفت عبارات الفقهاء في تحديد شروط الواقف فمنهم من ذكرها مجلمة ومنهم من ذكر بعضها ومن ذلك :

قول النووي : " شرط الواقف صحة عبارته وأهليته للتبرع " . (91)

وعند التحقيق في هذه العبارة نجد هذين الشرطين يتضمنان العديد من الشروط ذلك أن صحة العبارة تتطلب من قائلها أن يكون بالغاً عاقلاً كما أن أهلية التبرع تقتضي أن يكون الواقف مالكاً تام الملك مختاراً . (92)

واكتفى الكمال بن الهمام بثلاثة شروط هي البلوغ والعقل والحرية فقال : " وأما شرطه فهو الشرط فيسائر التبرعات من كونه حراً بالغاً عاقلاً " . (93)

وأما البهوتى فقد اختصر تلك الشروط أو جمعها في جملة واحدة ولكنها وافية فقال : " وشرطه أن يكون الواقف جائز التصرف " . (94)

والشروط بالتفصيل هي :

1-البلوغ :

فلا يصح وقف الصبي سواء أكان مميزاً أم كان غير مميز (95) ، ولو مأذوناً من وليه لأنه لا يملك أن يتبرع من ماله بشيء ، ولا يملك أحد أن يجيز تبرعه، فتبرعاته كلها باطلة صيانة لماله . (96)

2-العقل :

يشترط في الواقف أن يكون أهلاً للتبرع (97) ، فلا يصح وقف المجنون ولا المعتوه ، لأنهما ليسا أهلاً للتبرع ، ولأن الوقف من التصرفات الضارة ولهذا لا تصح منهما الهبة والصدقة والإعتاق ونحو ذلك . (98)

3-الحرية :

يشترط في الواقف أن يكون حراً غير مملوك ، لأن العبد وما يملك يكون ملكاً لسيده .

وقد اتفق الفقهاء على أن وقف العبد يجوز إذا كان بإذن مولاه لأنه يكون نائباً عنه ، وتجوز نيابة العبد ولو لم يكن مأذوناً له بالتجارة ، وإذا كان مأذوناً له بالتجارة يجوز الوقف أيضاً بإذن مولاه لمعنى النيابة إذا كانت تجارته غير مستغرقة بالدين ، فإن كانت مستغرقة بالدين فإنه لابد من إذن الدائنين .

وإذن السيد إنابة والوقف بالتوكيل جائز ، وأما إذن الغرماء فهو إسقاط لحقهم في حبس العين لأجل استيفاء الدين ، وحق حبس العين كحق الرهن يقبل الإسقاط ، فإذا سقط يبقى الأمر بالنسبة للعبد من حيث إنه لا يجوز التبرع منه إلا بإذن سيده .⁽⁹⁹⁾

4-ألا يكون الواقف محجوراً عليه لسفه أو غفلة بحكم القاضي . فإذا وقف السفيه أو ذا الغفلة إذا حجر عليهما فإن وقوفهما باطلأ ، لأن الوقف تبرع ، والتبرعات لاتصح إلا مع الرشد وهو منتف عنهم بعد الحجر .⁽¹⁰⁰⁾ وسئل الخصاف عن رجل حجر عليه القاضي لسفه أو لدين عليه فوق أرضاً له هل يجوز وقه فأجاب : بأنه لا يجوز ذلك من قبل السفيه إنما حجر عليه القاضي لئلا يبذر ماله ولا يخرج من ملكه شيئاً ... فلو جاز وقه الأرض لم يكن للحجر معنى .⁽¹⁰¹⁾

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن وصية السفيه تجوز في حدود الثالث إذا كانت كوصية الرشداء العاقلين لأن الغرض من الحجر عليه هو المحافظة على ماله ولا ضرر على نفسه في هذا الشكل من الوصية .⁽¹⁰²⁾

وعلى هذا الأساس قاس بعض الفقهاء المتأخرین وقف السفيه على وصيته إذا كان الوقف على النفس ثم من بعده على من يشاء من جهات البر أو الورثة وذلك لأن هذا النوع من الوقف تتحقق فيه مصلحته وهو المحافظة على ماله لشخصه بل هو تأكيد وثبتت للمال .⁽¹⁰³⁾

5-أن يكون الواقف مختاراً :
يشترط في الواقف أن يكون مختاراً وليس مكرهاً على التصرف ، فلو أكره الواقف أو تم الوقف بدون رضاه وقع باطلأ ، وقد ذهب الفقهاء إلى أن المكره لا يصح وقه ولا وصيته إضافة إلى تصرفاته الأخرى .⁽¹⁰⁴⁾

6-ألا يكون الواقف مدينأً :
هذا الشرط لصيانة حقوق دائنی الوقف ، والمراد به منع الواقف من أن يلجأ إلى تهريب أمواله من وجه دائنیه فيخرجها من ملكه بالوقف .

فالمدin إذا وقف أمواله بعد ما حجر عليه بسبب الدين بناء على طلب دائنيه فإذا كان دينه مستغرقاً ماله ووقف كل ماله أو بعضه فإن وقه يقع صحيحاً إن أجازه الدائنوN ، وإن لم يجيزوا ولم يوفوا ديونهم من غيره لا يلزم بالنسبة إليهم ولهم الحق في طلب الحكم بإبطاله حفظاً لحقوقهم ، لأنه لو لم يكن لهم الحق في طلب الحكم بإبطال تبرعاته لم يكن لحجرهم عليه فائدة .

وإن كان دينه غير مستغرق ماله صح وقه ونفذ ولزم فيما زاد عما يفي بالدين ، لأن حقهم إنما تعلق بالقدر الذي يفي بديونهم ، وأما ما زاد عنه فهو ملك خالص من تعلق حقهم به .

وإذا كان المدين غير محجور عليه بسبب الدين ، فإذا كان غير محجور عليه وهو صحيح لم تتعلق الديون بأمواله برهن أو نحوه ووقف في حال صحته كل ماله أو بعضه صح وقه ونفذ ولزم بالنسبة إلى غيره سواء كان دينه محيطاً بماله أو غير محيط به ، لأن ماله في هذه الحالة لم تتعلق به حقوق دائنيه وإنما تعلقت حقوقهم بذمته فقط فلا حق لدائنيه في الاعتراض على تبرعه بماله الذي لم يتعلق به حق لهم .

وظهر رأي في المذهب الحنفي يقول إن الوقف إذا قصد به الإضرار بالدائنين يكون باطلأً ؛ وهذا الرأي هو الراجح في المذهب المالكي .

وإذا كان المدين غير محجور عليه بسبب الدين ووقف كل ماله أو بعضه في مرض موتة فحكم وقه هو حكم وقف المدين المحجور عليه بسبب الدين فيقع صحيحاً ولكن إن أجازه الدائنوN بعد موتة نفذ ولزم بالنسبة لهم ، وإن لم يجيزوه بعد موتة لا يلزم بالنسبة لهم الحق في طلب الحكم بإبطاله إن كان دينهم محيطاً بماله ، وفي طلب الحكم بإبطال ما يفي بديونهم فقط إن كان دينهم غير محيط بماله . (105)

7-أن يكون الواقف غير مريض مرض الموت :

إذا كان الواقف أهلاً للتبرع ووقف في أثناء مرض الموت فإن وقه يكون نافذاً حال حياته ؛ لأنه ما دام حياً لا يمكن الحكم بأن مرضه مرض الموت ، إذ المريض لا يعتبر شرعاً مريض موت إلا إذا أعجز صاحبه عن القيام بمصالحة

التي من شأنه أن يقوم بها وكان من الأمراض التي يغلب الهاك بها عادة واتصل به الموت ، فما دام المريض حياً لا يمكن الحكم بأن مرضه مرض موت فينفذ وقفه حال حياته ، فإذا مات في مرضه تبين أن مرضه مرض موت وحكم على وقفه بعد موته بالآتي :

إذا مات وهو غير مدين أخذ وقفه الصادر منه في مرض موته حكم الوصية فإن كان الموقوف لا يزيد على ثلث ما تركه من الأموال نفذ وقفه ولم يتوقف على إجازة أحد ، وإن كان الموقوف يزيد على ثلث ما تركه من الأموال نفذ وقفه فيما يعادل ثلث تركته وتوقف نفاذته فيما زاد عنه على إجازة ورثته ، هذا إذا كان الموقوف عليهم ليسوا من الورثة ، وإن كان الموقوف عليهم من ورثته الذين يرثونه فعلاً بعد موته توقف نفاذ وقفه عليهم على إجازة باقي الورثة الذين لم يقف عليهم سواء كان ما وقف عليهم لا يزيد عن ثلث ما تركه من الأموال أو يزيد ، فإن أجازوه نفذ وصرف ريعه للموقوف عليهم حسب شرطه وقسم ما عداه بين جميع ورثته حسب الفريضة الشرعية قسمة تملك ، وإن لم يجيزوه بطل وقفه وقسم ريع ما وقفه على جميع ورثته حسب الفريضة الشرعية ، وفي هذه الحال ، حال عدم إجازتهم يفرق بين حكم الوقف فيما زاد على ثلث ما تركه وحكمه فيما لم يزد عليه (106).

8-أن لا يكون الواقف مرتدًا عن الإسلام :

إذا أرتد الواقف عن الإسلام بعد الوقف بطل وقفه ، ولو عاد إلى الإسلام لا يعود الوقف إلا بعقد جديد ، وذلك لأن في الوقف معنى القرية الدائمة إلى الله تعالى بما يشتمل عليه من جهة البر الدائم الموقوف عليها ، والردة في حكم الإسلام تحبط العبادات والقربات فيبطل الوقف .

لقوله تعالى : " لئن أشركت ليحيطن عمالك " . (107)

وقوله : " ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله " . (108)

وأما إذا ارتد المسلم ثم وقف وقفًا ، فعند أبي حنيفة أنه متوقف غير نافذ ، فإذا عاد إلى الإسلام نفذ وقفه ، وإلا بأن مات على الردة أو التحق بدار الحرب وحكم بلاحقه بطل وقفه وأصبح ميراثاً لورثته . (109)

ثانياً - شروط الموقوف :

اتفق الفقهاء على اشتراط كون الموقوف مالاً متقوحاً معلوماً مملوكاً للواقف .

1- أن يكون مالاً متقوحاً :

وهو ما كان محرزاً بالفعل وأباح الشرع الانتفاع به في حال السعة والاختيار كالعقار ، والمنقولات .. ، ويتربت على ذلك أن ما ليس في حيازة الإنسان لا يعتبر مالاً متقوحاً كالطير في الهواء والسمك في الماء ، وكذلك ما لا يباح للإنسان الانتفاع به كالخمر والخنزير بالنسبة للمسلم .⁽¹¹⁰⁾

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن ما يصح بيعه يجوز وقفه ، لأن الوقف يراد للدوام ليكون صدقة جارية ، كما أن الوقف قربة الله تعالى ولا يكون قربة ما كان معصية .⁽¹¹¹⁾

وعند الحنفية أن الذي يصح بيعه ووقفه هو العقار ، وما ورد به النص ، وما جرى به التعامل عند محمد كالأس والقدوم والمنشار ، وما لا تعامل فيه لا يجوز .⁽¹¹²⁾

2- أن يكون الموقوف معلوماً وقت وقفه علمًا نافياً للجهالة التي تؤدي إلى النزاع

⁽¹¹³⁾.

وهذا العلم يتحقق تارة بتعيين قدره ، وتارة بتعيين نسبته إلى معين فلا يصح الوقف إذا كان الموقوف غير معلوم قدره ولا نسبته إلى معلوم كمن إذا وقف بعض منزله أو إحدى هاتين العمارتين ؛ لأن الوقف يقتضي أن يكون ريع الموقوف حقاً مستحقاً للموقوف عليه ، فإذا لم يكن الموقوف معلوماً لم يكن حق الموقوف عليه معلوماً وأدى ذلك إلى النزاع .⁽¹¹⁴⁾

قال ابن الهمام : " إذا كانت الدار مشهورة معروفة صح وقفها وإن لم تحدد استغناء بشهرتها عن تحديدها " .⁽¹¹⁵⁾

وتعقبه ابن عابدين بقوله : " ولا يخفى ما فيه ، بل ذلك شرط لقبول الشهادة بوقفيتها " .⁽¹¹⁶⁾

وعلق ابن حجر على قول البخاري : " باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز وكذلك الصدقة " بقوله : كذا أطلق الجواز وهو محمول على ما إذا كان

الموقوف أو المتصدق به مشهوراً متميزاً بحيث يؤمن أن يلتبس بغيره إلا فلا بد من التحديد اتفاقاً ... ويحتمل أن يكون مراد البخاري أن الوقف يصح بالصيغة التي لا تحديد فيها بالنسبة إلى اعتقاد الواقف وإرادته لشيء معين في نفسه وإنما يعتبر التحديد لأجل الإشهاد عليه ليبين حق الغير ، والله أعلم .⁽¹¹⁷⁾

على أن ما يجري عليه العمل الآن في كل تصرف ناقل للملكية هو ضرورة ذكر الحدود الأربعية وعدم الاكتفاء بالشهرة ، لأن هذه التصرفات تستمر أحکامها أبداً طويلاً ، وقد يأتي وقت تزول شهرتها مع بقاء حكمها ، فيجب أن تكون الوثيقة شاملة لبيانها ما دام حكمها قائماً وذلك بحدها بالحدود الأربعية بها⁽¹¹⁸⁾ ، وكذا يبين أطوالها وصفتها .

3-أن يكون الموقوف ملكاً للواقف :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الوقف لا يصح ولا يلزم إلا إذا كان الموقوف ملكاً للواقف في الجملة ، لأن الوقف تصرف يلحق رقبة العين الموقوفة فلا بد أن يكون الواقف مالكاً لها أو يملك التصرف في الرقبة بالوقف ، وذلك بالوکالة عن صاحب العين أو الوصاية منه .⁽¹¹⁹⁾

واختلفوا في وجوب توفر هذا الشرط ساعة الوقف ، فذهب المالكية⁽¹²⁰⁾ إلى عدم اشتراط كون الموقوف ملكاً للواقف وقت الوقف ، وذهب الجمهور⁽¹²¹⁾ إلى أنه يشترط لصحة الوقف أن يكون الموقوف مملوكاً للواقف ساعة الوقف ملكاً تماماً ، فإن لم يكن كذلك فالوقف باطل ، فمثلاً إذا كان لإنسان عقار ووقفه قبل أن يقبضه فوقفه غير صحيح لأن الهبة لا تفيد الملك إلا بالقبض .⁽¹²²⁾

ثالثاً - شروط الموقوف عليه :

1-أن يكون الموقوف عليه جهة بر :

الأصل في شرعية الوقف أن يكون صدقة يتقرب بها العبد إلى الله تعالى بالإنفاق في أوجه البر بالصدقة ، وأن لا يكون الوقف على معصية ، وعند الحنفية لابد أن يكون الوقف قرية في حكم الإسلام وفي اعتقاد الواقف معاً فلا يصح الوقف على جهة معصية لامن مسلم ولا غيره ، كالوقف على الكنائس والبيع ، وإحياء الشعائر الدينية غير الإسلامية ، وكذلك لا يصح الوقف على المحرمات

كأندية القمار ، ودور اللهو المحرم ، وكذا منع بعض الفقهاء الوقف على مكروه مثل تعليم المنطق ، والوقف على الفقراء مسلمين أو غير مسلمين قرية في نظر الإسلام باتفاق الفقهاء ، فالوقف من مسلم على فقراء أهل الذمة أو مرضاهem قرية يتقرب بها الله تعالى وصداقة يثاب عليها المسلم ؛ لأن أهل الذمة يملكون ملكاً محترماً وتجوز الصدقة عليهم ، فإذا جازت الصدقة عليهم جاز الوقف عليهم (123).

واختلف الفقهاء في الوقف على الغني فذهب الحنفية (124) ، ورواية للحنابلة (125) إلى أنه لا يجوز ، لأنهم اشترطوا في الموقوف عليه القرية ، وذهب المالكية (126) ورواية للحنابلة (127) أنه يجوز ، وللشافعية وجهان منشؤهما الخلاف في الشرط هل هو ظهور القرية أو إنقاء المعصية .

وصح ابن تيمية عدم جواز الوقف على الغني فقال : " وال الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة والأصول أن الوقف على جهة مباحة كالأغنياء باطل ، لأن الله سبحانه قال في الفيء [كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم] (128) فأخبر سبحانه أنه شرع ما ذكره لئلا يكون الفيء متداولًا بين الأغنياء دون الفقراء فعلم أنه سبحانه يكره هذا وينهي عنه وينهي ، فمن جعل الوقف للأغنياء فقد جعل المال دولة بين الأغنياء ، فيتداولونه بطناً بعد بطنه دون الفقراء وهذا فضلاً لله في أمره ودينه فلا يجوز ذلك" (129) .

2- أن يكون الموقوف عليه أهلاً للتملك :

اتفق جمهور الفقهاء على أن الوقف لا يكون إلا على جهة يصح ملكها أو التملك لها وذلك لأن الغاية من الوقف صرف غلته وتمليك منافعه للموقوف عليه ، فغلة الوقف مملوكة فلا يصح إلا فيما له الملك وهذا عند القائلين بانتقال ملكية الموقوف إلى حكم ملك الله ، وكذا القائلون ببقاءها على حكم ملك الواقف.

قال الشيرازي : " والوقف تملك منجز فلم يجز على من لا يملك كالهبة والصدقة " (130) .

ومن قال بأن الملك ينتقل إلى الموقوف عليهم فإنه قال بأن الوقف تملك للعين ومنفعتها فلا يصح على من لا يملك .

ويجوز الوقف على المسجد والرباط أو فرس في سبيل الله وإن لم يصح التملك من هؤلاء ، لأن الوقف هنا على كافة المسلمين ، إلا أنه عين في نفع خاص بهم على جهة من الجهات المذكورة فصار مملوكاً لهم مصروفاً في هذه الجهة من مصالحهم . (131)

رابعاً - شروط الصيغة :

وصيغة العقد هي ما يصدر من العاقد من قول أو فعل أو كتابة أو إشارة مفهمة تعبيراً عن إرادته وبياناً لما في نفسه . (132) والقول إما يقع صريحاً أو كناية ، فمن ألفاظه الصريحة وقفت ، وحيست ، وسبلت ، ومن ألفاظ الكناية تصدقت ، وحرّمت ، وأبدت ، وهذه الألفاظ تدل على الوقف بثلاثة أمور :

1- النية : فإذا نطق ونوى بوحدة من هذه الألفاظ الكناية الوقف صار موقعاً ما نواه .

2- إذا اقترنت الألفاظ الكناية بوحدة من الألفاظ الصريحة أو الكناية كتصدق صدقة موقوفة أو محبسة أو مؤبدة .

3- أن يصف العين بأوصاف الوقف فيقول محرمة لا تباع ولا توهب أو بالفعل كمن جعل أرضه مسجداً وأذن للناس بالصلاحة فيها . (133) وللصيغة شروط منها :

1- أن تكون جازمة :

فلا ينعقد الوقف بالوعد ، ولا يكون الوعد فيه ملزماً ، كما لو قال الإنسان سأقف أرضي أو داري هذه على الفقراء أو المساكين أو على ذريتي بل يقول وقفتها أو حرّمتها ونحوه بصيغة دالة على الجزم .

وإذا اقترن الصيغة بخيار الشرط كأن يشترط له حق الخيار في رد الوقف خلال فترة محددة كأن يقول وقفت داري هذه على أنني بالخيار إلى ثلاثة أيام ، فإن كان ذلك في وقف العقار ليكون مسجداً صح الوقف ولغا شرط الخيار اتفاقاً (134) ، وإن كان في غير المسجد فمحل خلاف بين الفقهاء . (135)

2- أن تكون منجزة :

ومعنى التتجيز في صيغة عقد الوقف أن لا يكون فيها تعليق على شرط غير كائن ولا إضافة إلى المستقبل ، لأن الوقف فيه معنى تملك المنافع والغلة ، وإن كان إسقاطاً للملكية على الأرجح بالنسبة إلى رقبة الموقوف ، والتمليكات عامة كالهبة والصدقة والعارية يبطلها التعليق والإضافة ، وإنما صحت الوصية مع أنها تملك مضاف إلى ما بعد الموت على سبيل الاستثناء تشجيعاً على عمل البر وتسهيلاً له .⁽¹³⁶⁾

وذهب جمهور الفقهاء - ما عدا المالكية - إلى اشتراط التتجيز في صيغة العقد ، فإذا كانت الصيغة التي صدرت من الواقف منجزة صح الوقف بالإجماع كقول الواقف وقفت وحبت ، أو جعلت منزلي صدقة موقوفة .⁽¹³⁷⁾

والصيغة المعلقة على الشرط هي التي لا تدل على إنشاء الوقف وإمضائه من حين صدورها بل تدل بأدلة فيها على تعليق هذا الإنشاء وربط وجوده بوجود أمر مستقبل بحيث إن وجد الأمر المستقبل وجد الإيجاب ، وإن لم يوجد فلا وجود له كقول الواقف إن شفى الله مريضي فقد وقفت داري هذه على القراء والمساكين فلا تكون الدار وقفاً وإن تحقق شرط الشفاء⁽¹³⁸⁾ . واستثنى الفقهاء من عدم صحة الوقف المعلق على شرط الحياة الوقف المعلق على الموت ، كما إذا قال إن مت فارضي هذه موقوفة على الجهة الفلانية فإنه يصح على أنه وصية بالوقف لا على أنه وقف منذ قوله .⁽¹³⁹⁾

وأما الصيغة المضافة إلى زمن مستقبل فهي الصيغة التي تدل على إنشاء الوقف في الحال على أن لا يترتب عليه ثمرة إلا في زمن مستقبل كقول الواقف وقفت أرضاً في أول السنة الهجرية المقبلة .⁽¹⁴⁰⁾ وفي هذه الصورة يرى بعض الأحناف أن الوقف صحيح⁽¹⁴¹⁾ ، وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوقف لا ينعقد سواء حل الوقف المضروب أم لم يحل⁽¹⁴²⁾.

3- أن لا تقتربن الصيغة بما يدل على توقيت الوقف وعدم تأبيده .

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية⁽¹⁴³⁾ ، والشافعية⁽¹⁴⁴⁾ ، والحنابلة⁽¹⁴⁵⁾ إلى اشتراط التأبيد في صيغة الوقف ؛ لأن الوقف إنما شرع صدقة دائمة فتوقيته ينافي

شرعيته ويبطل الوقف ، كأن يقول قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل سنة أو يوماً أو شهراً . ⁽¹⁴⁶⁾

واختلف هؤلاء في كيفية تحققه وأوجه بيانه ومعرفته ، وحكم اقتران الصيغة بشرط مؤقت . ⁽¹⁴⁷⁾

وذهب المالكية ⁽¹⁴⁸⁾ ، وقول الشافعية ⁽¹⁴⁹⁾ على صحة الوقف المؤقت سواء أكان الوقت قصيراً أم طويلاً ، وسواء أكان مقيداً بمدة زمنية كقوله وقفت بستاني على القراء لمدة سنة ، أم كان مقيداً على حدوث أو تحقيق أمر معين كقوله داري موقوفة على القراء .

4- أن لا تقترن الصيغة بشرط يخالف الشرع أو ينافي مقتضى العقد : ⁽¹⁵⁰⁾ لكي تكون صيغة الوقف صالحة لإنشائه ، لابد أن تكون خالية من أي شرط من الشروط التي تؤثر في أصل الوقف أو تنافي مقتضاه والشروط التي يشترطها الواقفون في أوقافهم تقسم من حيث حكمها إلى قسمين :

أ- شرط صحيح وهو الذي لا يدخل بأصل الوقف ولا يدخل بمنفعة الموقوف أو الموقوف عليهم ولا يخالف الشرع ، وحكم هذا الشرط الصحيح أنه واجب تنفيذه . ومثال ذلك اشتراط الواقف ترتيب الطبقات من الاستحقاق والتقسيم بين المستحقين بحسب يعينها ، واشتراطه جعل النظر على وقه للإرشد فالإرشد من أولاده .

ب- شرط غير صحيح وهو الذي يدخل بأصل الوقف أو ينافي حكمه أو يدخل بمنفعة الموقوف أو الموقوف عليهم أو يخالف الشرع ، وهذا الشرط غير الصحيح يشمل الباطل وال fasid ، والفقهاء منه على قولين ، أحدهما : أنه لغو باطل لا ي العمل به ، والوقف المقترن به غير صحيح ، والثاني : أن الشرط يبطل والوقف صحيح . ومثال ذلك أن يقول : أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي أصلها ، أو على أن لا يزول ملكي عنها أو على أن أبيعها .

المبحث الخامس : أنواع الوقف

الوقف كله خيري بحسب أصل وضعه الشرعي⁽¹⁵¹⁾ ، وقد قسم المحدثون الوقف تقسيمات مختلفة باعتبارات مختلفة ، ومن أهم هذه الاعتبارات تقسيمه باعتبار الجهة الموقوف عليها⁽¹⁵²⁾ ، وقد قسموه بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أنواع :⁽¹⁵³⁾

1-الوقف الأهلي " الذري " :

وهو ما جعل فيه الوقف ابتداء على نفسه أو ذريته أو عليةما معاً أو على شخص معين أو ذريته ثم من بعدهم على إحدى جهات البر .

2-الوقف الخيري :

وهو ما جعل فيه الوقف ابتداء على وجوه الخير كبناء المستشفيات أو المدارس ، أو الأربطة ، أو المساجد

3-الوقف المشترك :

وهو ما جعل إلى الذرية وجهة البر معاً في وقت واحد ، لأن يقف الواقف ماله على ذريته ، ويجعل في الوقت نفسه أسمهم معينة لجهة بر .

وقد صدرت لائحة تنظيم الأوقاف الخيرية في المملكة العربية السعودية⁽¹⁵⁴⁾ ، وجاء في مضمونها أن الأوقاف تقسم إلى قسمين :

الأول - أوقاف خيرية عامة :

ويقصد بها كل الأوقاف العامة ، كأوقاف الحرمين الشريفين ، وأوقاف المساجد وأوقاف الأربطة ، وغيرها من الأوقاف الموقوفة على جهات خيرية عامة .

الثاني - أوقاف خيرية خاصة :

وهي التي جعل الانتفاع بها إلى الموقوف عليهم من الذرية والأشخاص المحددين بذاتهم كأقارب الواقف ، أو من لهم صلة به ، أو من رغب الواقف أن يوقف عليهم بذاتهم ، وهي إنما تؤول إلى جهات انتفاع عامة بعد انفراط الموقف عليهم .

ولعل هذا التقسيم الأخير هو الأنسب لأنه يتمشى مع خيرية الأوقاف كلها .

الفصل الثاني : وقف النقود

المبحث الأول : تعريف النقد

النقد لغة : خلاف النسيئة ، والنقد والتقاد : تمييز الدرهم وإخراج الزيف منها .⁽¹⁵⁵⁾

النقد اصطلاحاً : هو العملة من الذهب أو الفضة⁽¹⁵⁶⁾ ، وعرفه البعض بأنه الدرهم والدنانير ونحوها مما جرت العادة أن تقوم مقامها مما اصطلاح الناس عليه نقداً ، وجمعه نقود .⁽¹⁵⁷⁾

والنقود هي وسيلة التبادل الاقتصادي ، وقد استعملها الإنسان عوض مقايضة السلع التي كانت تعوق تبادل المنتجات على نطاق واسع ، وكانت المبادلة المباشرة للمنتجات تواجه صعوبة تقدير الأثمان ولذلك كان اختراع النقد علاجاً لهذه المشاكل ، وأصبحت النقود تمثل معيار القيمة والأداة العامة للتبادل .⁽¹⁵⁸⁾

المبحث الثاني : حكم وقف النقود

اختلف العلماء في وقف النقود إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : عدم جواز وقف النقود

وهو قول للحنفية ، وقول للمالكية ، ووجه للشافعية ، ورواية للحنابلة .

قال ابن الهمام : " وأما وقف ما لا ينتفع به إلا بالإتلاف كالذهب والفضة والمأكول والمشروب وغير جائز في قول عامة الفقهاء ، والمراد بالذهب والفضة الدرهم والدنانير وما ليس بحلي ".⁽¹⁵⁹⁾

وفي الفتاوى الهندية : " ولو وقف دراهم أو مكيلًا أو ثيابًا لم يجز ".⁽¹⁶⁰⁾

وذكر الخرشي في حاشيته في جواز وقف الدرهم " وقال ابن الحاجب وابن شاس لا يجوز ".⁽¹⁶¹⁾

وفي حلية العلماء " ولا يصح وقف الدرهم والدنانير ".⁽¹⁶²⁾

وقال القليوبي : " فلا يصح وقف آلة لهو ولا دراهم غير معراة ، وكونه مقصوداً فلا يصح وقف دراهم معراة للزينة سواء نقشها أو ما يحصل منها بنحو تجارة ... " ⁽¹⁶³⁾ .

وفي المبدع : " ولا يصح وقف مالا ينتفع به مع بقائه دائماً كالأنعام وهي الدرارم والدنانير " ⁽¹⁶⁴⁾ .

وقال الزركشي : " ... ولا ما لا يذهب بالانتفاع به كالماكول والمشروب والشمع والدرارم والدنانير " ⁽¹⁶⁵⁾ . أي لا يجوز وقفها

والثاني : يكره وقف النقود
وهو قول للمالكية

قال ابن رشد: "...الدنانير والدرارم يضمنها المحبس عليه ويكره تحبيسها" ⁽¹⁶⁶⁾
وقال أيضاً : " وأما الدنانير والدرارم وما لا يعرف بعينه إذا غيب عليه فالتحبيس مكروره " ⁽¹⁶⁷⁾ .

والثالث : جواز وقف النقود

وهو القول الصحيح للحنفية ، والمذهب عند المالكية ، ووجه للشافعية ، ورواية للخانبلة صاحبها ابن تيمية ، وهو قول ابن شهاب الزهري .

قال في الإسعاف وغيره من كتب الحنفية " وفي فتاوى الناطفي عن محمد بن عبد الله الأنصاري من أصحاب زفر رحمه الله أنه يجوز وقف الدرارم والطعام والمكيل والموزون ، فقيل له وكيف يصنع بالدرارم قال يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل " ⁽¹⁶⁸⁾ .

وفي الدرالمختار " وكما صح أيضاً وقف كل منقول قصداً فيه تعامل للناس كفأس وقدوم بل ودرارم ودنانير " ⁽¹⁶⁹⁾ .

وقد ألف أبو السعود الحنفي رسالة في جواز وقف النقود ⁽¹⁷⁰⁾ .

وقال الخرشي " ثم إن المذهب جواز وقف ما لا يعرف بعينه كالطعام والدنانير والدرارم كما يفيده كلام الشامل فإنه بعد ما حكى القول بالجواز حكى القول بالكراءة بقيل والقول بالمنع أضعف الأقوال " ⁽¹⁷¹⁾ .

وفي حاشية العدوی : " أن التردد في غير الدنانير والدرهم فيجوز وفهما للسلف قطعاً " .⁽¹⁷²⁾

وفي مواهب الجليل : "... فقد علمت أن مذهب المدونة وغيرها الجواز ، والقول بالكرابة ضعيف ، وأضعف منه قول ابن شاس " .⁽¹⁷³⁾

وفي المذهب " وخالف أصحابنا في الدرهم والدنانير فمن أجاز إجارتها أجاز وقفها "⁽¹⁷⁴⁾

وقال ابن تيمية قال أبو البركات : " وظاهر هذا جواز وقف الأثمان لغرض القرض أو التنمية والتصدق بالربح "⁽¹⁷⁵⁾ ، وقال بعد ذكر الخلاف " والأول أصح " .⁽¹⁷⁶⁾ أي جواز وقف الأثمان .

وفي الإنصاف : " وعنده يصح وقف الدرهم فينتفع بها في القرض ونحوه ، اختاره شيخنا ، يعني به الشيخ تقى الدين رحمه الله " .⁽¹⁷⁷⁾

ونقل البخاري في صحيحه قال : " قال الزهري فيمن جعل ألف دينار في سبيل الله ، ودفعها إلى غلام له تاجر يتاجر بها ، وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربيين ، هل للرجل أن يأكل من ربح ذلك الألف شيئاً ، وإن لم يكن جعل ربحها صدقة في المساكين ، قال : ليس له أن يأكل منها " .⁽¹⁷⁸⁾

الأدلة :

استدل من قال بالكرابة وعدم جواز وقف النقود بالعقل :

1- أن حقيقة الوقف هي بقاء العين والاستفادة من الريع أو الثمرة وهذا غير متحقق في النقود لأنها مستهلكة .⁽¹⁷⁹⁾

2- أن النقود خلقت لتكون أثماناً ولم تخلق لتقصد منافعها لذاتها⁽¹⁸⁰⁾ ، وهذا ما ذكره ابن قدامة بقوله: إن التحليل ليس هو المقصود الأصلي من الأثمان"⁽¹⁸¹⁾ .

3- أنه لم يحصل في زمن الرسول ﷺ والخلافة الراشدة وقف النقود ، وإنما الذي حصل كان وفقاً للأصول الثابتة من أراضي وعقارات .⁽¹⁸²⁾

واستدل من قال بالجواز بالسنة والعقل
أولاً - السنة :

- قوله ρ : "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية ، أو علم ينفع به ، أو ولد صالح يدعو له" .⁽¹⁸³⁾

وجه الدلالة :

الحديث عام في جواز الوقف ، ولا يوجد ما يمنع دخول وقف النقود في عموم الصدقة الجارية .⁽¹⁸⁴⁾

ثانياً - العقل :

1- أن جمهور الفقهاء أجازوا وقف المنقولات التي يمكن الإفادة منها مع بقاء عينها ، وهذا ينطبق على النقود ، لأنها من جملة المنقولات .⁽¹⁸⁵⁾

قال محمد بن الحسن : ما تعارف الناس وقفه من المنقول فإنه يجوز استحساناً وما لم يتعارف الناس وقفه لا يجوز .⁽¹⁸⁶⁾ وقد كان وقف النقود متعارفاً في الديار الرومية .⁽¹⁸⁷⁾

2- أن القصد الذي من أجله شرع الوقف متحقق في النقود لوجود الضابط ، ولأن فيه نفعاً مباحاً مقصوداً .⁽¹⁸⁸⁾

المناقشة والترجح :

اعترض على من قال بعدم جواز وقف النقود بالآتي :

1- قولكم بأن النقود مستهلكة والوقف إنما ينفع به مع بقاء عينه مردود بما يلي :
أ- أن النقود لا تتعين بالتعيين ، فهي وإن كانت لا ينفع بها مع بقاء عينها لكن بدلها قائم مقامها لعدم تعينها فكأنها باقية .⁽¹⁸⁹⁾

ب- أن النقود مثالية فيرد بدلها ورد البديل جائز كما هو معلوم في الوقف في حالة الاستبدال وفي حالة التعدي على العين الموقوفة بالغصب والإتلاف ، هذا إذا لم نقل أن النقود لا تستهلك استهلاك الشمع والمطعم والمشرب وغيرها مما يقرنه الفقهاء بها في هذا المقام ، وإنما تنتقل - بحسب وظيفتها - من يد إلى يد ، ومن مكان إلى آخر مع ثبات وضمان قيمتها في كل الأحوال بحسب ما هو متعارف عليه اقتصادياً اليوم .⁽¹⁹⁰⁾

ج- أن الإلقاء من النقود لا تكون باستهلاكها حقيقة كما تستهلك السلع الأخرى ، وإنما باستعمال قوتها التبادلية وتقويمها المالي للسلع والخدمات ، وهي في ذاتها لا منفعة فيها ولا تشبع حاجة من أكل أو شرب أو لباس أو غير ذلك .⁽¹⁹¹⁾

د- أن النقود باستثمارها وتنميتها تظل قائمة موجودة عبر الزمن ر بما بدرجة أكبر من دوام الأرضي والعقارات ، والعبارة بالإدارة ، وليس بنوعية المال الموقوف ، وسوء الإدارة يزيل الجميع لا فرق بين مال ومال .⁽¹⁹²⁾

ه- أن نظرتكم إلى وقف النقود نظرة ضيقة ، فكأنما نظرتكم إلى شخص يقف بعض نقوده على شخص أو جهة ما فيقوم بدفع هذه النقود إلى هذا الشخص أو تلك الجهة وبذلك تستهلك النقود وتنتهي .

والحقيقة أن هذا العمل لا يعد وقفًا وإنما هو صدقة عادية ، إذ أين هو الأصل القائم وأين هي الثمرة المسبلة ، وهذا ليس المقصود عند من قال بالجواز ، وإنما المقصود اعتبار النقد أصلًا قائمًا يستغل أو ينتفع به مع بقائه ، وما الفرق بين وقف النقود لاستثمارها وتوزيع عائدتها على الموقوف عليه وبين وقف نخلة لتوجيه ثمرتها ومنافعها لجهة ما ، والمعروف أن النخلة تهرم وتنتهي ، ولذلك قالوا لا بد من شراء فسائل وغرسها حتى يظل النخل مستمراً ، والتساؤل هو : هل النخل القائم على مر الزمن هو عين النخل الموقوف ؟ فلم يجوز هذا ويمنع ذلك ؟ مع أن النقود أوغل في المثلية من الأشجار ذات الجنس الواحد .⁽¹⁹³⁾

1- قولكم إن النقود خلقت لتكون أثماناً ولم تخلق لتقصد منافعها لذاتها وهذا القول وإن كان صحيحاً في جملته غير أنه مردود بأن وقف النقود لا يعني إخراجها عن وظيفتها المقررة وهي الثمنية وإنما هو إعمال لتلك الثمنية إذ لو لا تلك الثمنية لما وقفت ، لأن ثمنيتها هي التي تتيح لها الدخول في المضاربة فتشتري بها أشياء ثم تباع تلك الأشياء بنقود أخرى والربح الذي ينتج عن ذلك يكون للموقوف عليهم فكأنما وقفها أساساً كان لثمنيتها أما الربح والمنفعة فهو عائد العمل والجهد الذي يرتكز على تلك الثمنية ، أما إذا أقرضت فالأمر واضح لأن الذي يفترضها سوف يستخدمها كثمن يدفع به عن نفسه غائلاً الحاجة ثم يعيدها مرة أخرى .⁽¹⁹⁴⁾

2- قولكم إن وقف النقود لم يحدث في عصر النبوة والخلافة الراشدة مردود بأنه لو افترضنا اقتصار العمل في صدر الإسلام على وقف الأصول الثابتة فإن ذلك لا ينهض بمفرده ليكون دليلاً على منع ما عداه ، وال الصحيح أن العمل لم يقتصر على ذلك وإن كان هو الغالب وإن فهناك وقف خالد لأدرعه وعتاده ، وهي أموال منقوله ، وقد أقره الرسول p والنقد نوع من الأموال المنقوله .⁽¹⁹⁵⁾

الترجح :

مما سبق يتبيّن لنا – والله أعلم – أن القول الراجح هو جواز وقف النقود وذلك لأن المصلحة تقتضي الانتقال عن الأصل المعروف في أن الوقف إنما يكون عقاراً أو منقولاً لا يتضمن الانتفاع به استهلاك عينه عند الجمهور ، إلا إن أصبح الوقف أموالاً سائلة تتناولها الأيدي وتتداولها الذم⁽¹⁹⁶⁾ ، كما أن وقف النقود في عصرنا أصبح أكثر فائدة من الأرباح التي تتحققها العقارات في كثير من الأحيان⁽¹⁹⁷⁾ ، والقول بعدم الجواز فيه ضيق وحرج على المسلمين .

المبحث الثالث : أهمية الوقف النقدي

للوقف النقدي أهمية كبيرة تتجلى في الآتي :⁽¹⁹⁸⁾

- 1- أنه متاح للناس بدرجة أكبر من غيره ، فكثير من الناس يمتلك ثروات أو دخولاً نقدية بغض النظر عن قلتها وكثرتها ، بينما الكثير منهم لا يمتلك أراضي وعقارات .
- 2- أنه أكثر قابلية من غيره لقيام الوقف المشترك أو الوقف الجماعي ، وهو اليوم أكثر ملائمة من الوقف الفردي ، كما أنه أكثر أهمية منه لعظم ما يوفره من موارد وأموال وقفيّة تمكن من إقامة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة .
- 3- أن إمكاناته من حيث تنوّع وتنوع طرق وأساليب و مجالات استثماره وتزايده عائدة متعددة .

4- أن أغراضه و مجالاته متعددة لا يحد منها شيء ولا تقف دونها عقبات .

5- أنه أكثر تمشياً و ملائمة مع ما يشيع اليوم في عالم التمويل من مبدأ "ديمقراطية التمويل" .

6- أن تأثيره التموي قد يكون أقوى من غيره من حيث إسهاماته في الأنشطة الإنتاجية المختلفة في مرحلة استثماره ، حيث من المتاح أمامه أنه يدخل ممولاً و مستمراً في كل تلك الأنشطة .

المبحث الرابع : مجالات الوقف النقدي

إن النقود الموقوفة يمكن توظيفها في مجالين :

أولاً - مجال القرض الحسن الذي يساعد في تخفيف المعاناة عن فئات متعددة تكون محتاجة للمال ⁽¹⁹⁹⁾ ، وقد ذكر ابن تيمية قول أبي البركات أنه يجوز وقف الأثمان لغرض القرض ⁽²⁰⁰⁾ .

صورة ذلك : أن يقوم شخص بوقف مقدار من المال النقدي لإقراض المحتاجين ، فيأخذ المحتاج القرض يسد به حاجته ويعيده بعد ذلك لناظر الوقف . وبناء على هذه الصورة يمكن إنشاء صندوق وقفي للإقراض الحسن ، يشترك فيه من كان عنده جزء من مال يريد أن يوقفه لهذا الغرض . وقد يقول قائل إن هذه الصورة قد تؤدي إلى زوال الوقف إذا نكل المقترض عن سداد القرض ، وكذا قد تزول بسداد نفقات ناظر الوقف وهنا لا بد من علاج هاتين المسألتين علاجاً جيداً يضمن عدم زوال أموال الوقف واستمرارية الصندوق الوقفي ، لأن زوالها مناقض لمقصود وسنة الوقف كما أنه مناقض لغرض الواقف من دوام وقفه لي-dom انتفاع الموقوف عليه ومن ثم يدوم الثواب .

والمخرج من هذا هو قيام الناظر على الوقف باستثمار نسبة معينة من أموال الوقف و تكون بعلم الواقف ، ويووجه عائدها أساساً لنفقات الناظر ولتكوين

مخصصات للديون المعدومة ، وما يتبقى يضاف إلى أموال الصندوق المرصودة للاقراض .

وقد نص الفقهاء على جواز بيع بعض مال الوقف للإنفاق منه على الجزء الباقي ، كما نصوا على جواز استغلال الجزء للإنفاق منه على الجزء الثاني ، وما ذلك إلا لأنه السبيل الوحيد لبقاء الوقف منتفعاً به .⁽²⁰¹⁾

ثانياً - مجال الاستثمار :

إن المفهوم الاقتصادي للوقف هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تتجزء المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعياً أو فردياً ، فهو إذن عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معاً .⁽²⁰²⁾

ومن المعروف في وقف النقود أنها لا تسدد عائداً بذاتها مع بقائها جامدة ساكنة وإنما لا بد من تحريكها وتقليلها إلى أشكال أخرى من الثروة ثم إعادةتها مرة ثانية هي أو عائدها إلى النقود ، والنقود كي يصح وقفها لا بد من استغلالها استغلالاً يتم مع عدم زوالها وهلاكها ، وهذا يتطلب في غالب الأحوال القيام باستثمارها ومن ثم تبقى وتوزع الثمرة أو العائد أو الدخل المترب ⁽²⁰³⁾ ، ولا بد أن يكون هذا الاستثمار في دائرة الحلال ولا يتعارض مع الأحكام الشرعية ذات العلاقة بالوقف .⁽²⁰⁴⁾

ومن أبرز صور استثمار النقود الموقوفة الآتي :

1-المضاربة :

وهذه الصورة نص عليها الفقهاء ، ومن ذلك قول محمد بن عبد الله الانصاري عندما سئل وكيف يصنع بالدرارهم قال يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل .⁽²⁰⁵⁾

وقول أبي البركات : "يجوز وقف الأثمان لغرض القرض أو التتميمية والتتصدق بالربح ".⁽²⁰⁶⁾

والمضاربة عبارة عن عقد على الشركة بين اثنين أو أكثر يقدم أحدهما مالاً والآخر عملاً ويكون الربح بينهما حسب الاتفاق والشرط .⁽²⁰⁷⁾

وقد أجمع الفقهاء على القول بجواز شركة المضاربة أو القراض .

قال ابن رشد : " ولا خلاف بين المسلمين في جواز القراض وإنه مما كان في الجاهلية فأقره الإسلام " .⁽²⁰⁸⁾

وهناك صيغ حديثة للمضاربة منها :

ا- سندات المقارضة :

وحدة الصيغة تأتي من جهة أن رأس المال يوزع إلى وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة ، ويتم هذا بالضرورة بعد دراسة التكلفة المتوقعة لأي مشروع من المشروعات وحسابها لتتمثل رأس المال القراض أو المضاربة ، وعلى أن يأخذ أصحاب الصكوك من عائد الربح بحسب ما يتم الاتفاق عليه في نشرات الإصدار الخاصة بذلك .⁽²⁰⁹⁾

وقد نوقشت طريقة استثمار أموال الوقف في سندات أو المضاربة في الندوة التي نظمها البنك الإسلامي للتنمية في بحث قدمه الأستاذ وليد خير الله ، ولم توص الندوة باستخدامها على اعتبار أن المضارب لا يضمن .⁽²¹⁰⁾

وقد أصدر المجمع الفقهي قراراً يبين فيه طريقة لجبر الخسارة المتوقعة من هذا الاستثمار جاء فيه : " ليس هناك ما يمنع شرعاً من النص في نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على وعد طرف منفصل في شخصيته وذمته المالية عن طرفي العقد بالتبرع بدون مقابل بمبلغ مخصص لجبر الخسارة في مشروع معين على أن يكون التزاماً مستقلاً عن عقد المضاربة ، بمعنى أن قيامه بالوفاء بالتزامه ليس شرطاً في نفاذ العقد وترتبط أحكامه عليه بين أطرافه ومن ثم فليس لحملة الصكوك أو عامل المضاربة الدفع ببطلان المضاربة أو الامتناع عن الوفاء بالتزاماتهم بسبب عدم قيام المتبرع بالوفاء بما تبرع بحجة أن هذا الالتزام كان محل اعتبار في العقد " .⁽²¹¹⁾

ب- وقف النقود في محافظ أو صناديق استثمارية :⁽²¹²⁾

وهي تقوم أساساً على فكرة المضاربة أو على فكرة إجارة المدير ، على أن تكون هناك إدارة واحدة تقوم باستثمار أموال مجموعة من أرباب أموال عديدين، فتكون النقود موقوفة عند الهيئة أو المؤسسة التي تستلمها مضاربة ، أو عند

المؤسسة التي تديرها إجارة ، وما ينشأ عنها من أرباح هو الذي يوزع على جهات البر المقصودة بالوقف ومن صور هذا الوقف :

1- أن تتدبر هيئة وقفية نفسها لاستقبال الصدقات الجارية النقدية لتمويل إنشاء مشروع وقفي معين ، ثم إنفاق إيراداته على غرض وقفي معين ، ويمكن أن تتعدد الأغراض فتشمل عدداً من وجوه البر معاً ، مثال ذلك ما تعرضه الهيئة العالمية للإغاثة التابعة لرابطة العالم الإسلامي في المملكة العربية السعودية باسم " سنابل الخير " ويمكن أن يفوض الواقفون الهيئة التي تستلم النقود باستثمارها في أي شكل تراه مناسباً ، ويلاحظ أن هيئة الوقف في هذه الصورة تكون هي الناظر على الوقف ، وهي بنفس الوقت المستثمر ، ويحق لها أن تستثمر النقود بنفسها مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن طريق مؤسسات استثمارية متخصصة نحو البنوك الإسلامية ، والمؤسسات الاستثمارية الأخرى على أساس عقد المضاربة المعروف ، أو عقد الإجارة المعروف .

2- أن يحدد الواقف نفس الجهة التي تستثمر فيها النقود فيكون الوقف لنقود مستثمرة بشكل ودية استثمارية في بنك إسلامي معين ، أو وحدات في صندوق استثمار مؤسس على طريقة الوحدات ، وفي هذه الصورة يحدد الواقف ناظراً للوقف تكون مهمته تحصيل أرباح النقود الموقوفة وتوزيعها على الموقوف عليهم ، كما يمكن أن يعطى الناظر الحق بنقل مال الوقف من وعاء استثماري إلى آخر في نفس البنك (المضارب) أو في جهة أخرى مشابهة .

3- الاستثمار بشراء الأوراق المالية المباحة :

وذلك كشراء الأسهم في الشركات التي تزاول أنشطة مشروعة بعد دراسة جدواها الاقتصادية ، ومن المعروف أن السهم صك قابل للتداول ويمثل حصة شائعة - في الشركة - التي تصدره ، فإذا كانت الشركة تزاول أنشطة مباحة ولا تتعامل إلا مع البنوك الإسلامية فأسهمها حلال ، وإذا كانت تعمل في الحرام ، في

الإقراض الربوي مثلاً أو في الاتجار بالخمور أو مزاولة التأمين التجاري ونحو ذلك فأسهمها حرام . (213)

4- استثمار النقود في إنشاء مؤسسات تجارية أو صناعية أو خدمية بعد التحقق من ثبوت جدواها الاقتصادية ، وذلك لإنشاء المصانع والمستشفيات التي تراعي في أجورها قدرات المرضى المالية ، وإنشاء شركات النقل المختلفة ، وتأسيس الجامعات والمعاهد العلمية التي تتفاوت رسومها بحسب تفاوت أحوال الطلبة ، وفي هذه الحالات يقطع نسبة من صافي الأرباح قبل توزيعها لاحتياطي الاستهلاك لاستبدال الأصول الجديدة بالأصول الثابتة اتفاقاً مع طبيعة الوقف من حيث الدوام والتأييد . (214)

الخاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا الموضوع :

1- أن الوقف جائز في الإسلام ، وأنه مندوب إليه لفعله وفعل أصحابه وإجماعهم على ذلك .

2- الوقف كله خيري بحسب أصل وضعه الشرعي ، وينقسم إلى قسمين :
أ- أوقاف خيرية عامة ، كأوقاف الحرمين الشريفين ، وأوقاف المساجد ، والأربطة وغيرها من الأوقاف الموقوفة على جهات خيرية عامة .
ب- أوقاف خيرية خاصة ، وهي التي جعل الانتفاع بها إلى الموقوف عليهم من الذرية والأشخاص المحددين بذاتهم ، وتؤول إلى جهات الانتفاع عامة بعد انفراط الموقف عليهم .

3-أن الوقف النقدي جائز ، لأن المصلحة تقتضيه ، وأنه في عصرنا الحاضر أكثر فائدة من وقف العقارات وغيرها .

4-للحوقف النقدي أهمية كبرى تتيح لعدد كبير من الناس أن يوقفوا ما يمتلكون من النقود بغض النظر عن كثرتها وقلتها ، كما أن إمكاناتها من حيث تنوع وتنوع طرق وأساليب و مجالات استثماره وتزايده عائدة متسعة، كما أن تأثيره التموي قد يكون أقوى من غيره من حيث إسهاماته في الأنشطة الإنتاجية المختلفة في مرحلة استثماره .

الهوامش

- انظر : دور الوقف في المجتمعات الإسلامية 14
- انظر : طلبة الطلبة 193 .
- انظر : الدر النقى 3 / 548 .
- انظر : المطلع 285 .
- انظر : - وقف - الصحاح 4 / 1445 ، مختار الصحاح 732 .
- انظر : المصباح المنير 2 / 346 .
- الهدایة 3 / 13 .
- المبسط 12 / 27 .
- الخرشى 7 / 78 ، مواهب الجليل 6 / 18 ، جواهر الإكليل 2 / 205 .
- الغایة القصوى 2 / 643 .
- انظر: فتح الجود 1/ 613 ، مغني المحتاج 2 / 376 .

12- انظر : المقنع 161 ، المغني 6 / 185 ، الشرح الكبير 6 / 185 ، شرح الزركشي 4 / 268 .

13- التوضيح 2 / 819 .

14- المبدع 5 / 313 .

15- محاضرات في الوقف لأبي زهرة 45 .

16- قال في المطلع : أن هذا التعريف لم يجمع شروط الوقف ، ويرد عليه بأن من حده هذا الحد أراء مع شروطه المعتبرة ، وأدخل غيرهم الشروط في الحد .

انظر : المطلع 285 ، شرح الزركشي 4 / 268 .

17- صحيح ابن ماجه ، كتاب الصدقات ، باب من وقف 2 / 49 .

18- انظر : أحكام الوقف للكبيسي 1 / 88 ، الوقف مفهومه وفضله لاسماعيل بدوي 98 .

19- انظر : المحلي 9 / 175 ، نيل الأوطار 6 / 129 ، تفسير القرطبي 6 / 339 .

20- انظر : أحكام الوقف لهلال 5 ، المغني 6 / 186 .

21- انظر : المبسوط 12 / 27 ، تبيين الحقائق 3 / 325 ، أحكام الأوقاف للخصاف 110 .

22- انظر : المحلي 9 / 175 .

23- اختلفت الرواية عن الحنفية إلى ثلاثة أقوال : أحدها : أن الوقف غير جائز مطلقاً ، والثانية : أنه جائز ، والثالثة أنه جائز ولكنه غير لازم ، وقال ابن عابدين جمعاً بين هذه الأقوال : وال الصحيح أنه جائز عند الكل وإنما الخلاف بينهم في التزوم وعدمه .

راجع في ذلك : حاشية ابن عابدين 3 / 338 ، بداع الصنائع 6 / 218 ، الهدایة 3 / 13 .

24- انظر : الشرح الكبير للدردير 4 / 68 ، مواهب الجليل 6 / 18 ، تفسير القرطبي 6 / 338 ، مقدمات ابن رشد 2 / 414 .

25- انظر : الأم 3 / 53 ، التهذيب 4 / 510 ، شرح النووي على صحيح مسلم 10 / 16 ، تيسير الوقف 1 / 18 ، تكميلة المجموع 15 / 323 .

26- انظر : المبدع 5 / 312 ، الممتنع 4 / 115 ، شرح الزركشي 4 / 269 .

27- في البحيرة عدة أقوال منها : أن البحيرة الناقة إذا ولدت خمسة أبطن ، فإن كان الخامس ذكراً أكلته الرجال دون النساء وإن كانت أنثى بحروا أنثها أي شفروها وتركوا فلا يشرب لها لبن ولا تتحر ولا تركب ، وإن كانت ميةة اشترك فيها النساء والرجال .

راجع بقية الأقوال في النكث والعيون 2 / 73 .

28- وفي السائية أقوال منها : أنها التي تسبب من الأنعام للآلهة لا يرکبون لها ظهراً ولا يحلبون لها لبناً ولا يجزون منها وبراً ولا يحملون عليها شيئاً .

29- الوصيلة أجمعوا على أنها من الغنم وفيها عدة أقوال منها : أن العرب كانت إذا ولدت الشاة لهم ذكراً قالوا هذه لآلهتنا فينقرنون به ، وإذا ولدت أنثى قالوا هذه لنا وإذا ولدت ذكراً وأنثى قالوا :وصلت أخاها فلم ينبحوه لمكانها .

راجع بقية الأقوال في النكث والعيون 2 / 74 ، تفسير القرطبي 6 / 337 .

30- الحام وفيه عدة أقوال منها : أنه البعير ينتج من صلبه عشرة أبطن حمى ظهره ويخلى .

راجع بقية الأقوال : النكث والعيون 2 / 74 ، زاد المسير 2 / 439 ، تفسير القرطبي 6 / 336 .

31- المائدة 103 .

32- الأنعام 136 .

33- الأنعام 139 .

34- انظر : تفسير القرطبي 6 / 338 .

35- رواه البيهقي ، وابن حزم ، وقال ابن حزم : هذا حديث موضوع ، وابن لبيعة لآخر فيه وأخوه مثله . السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، باب من قال لا حبس عن فرائض الله 6 / 162 ، المحلي 9 / 177 .

36- انظر : شرح معاني الآثار 4 / 97 .

37- رواه الدارقطني ، والبيهقي ، وابن حزم . وهو مرسى .

سنن الدارقطني ، كتاب الأحباس ، باب وقف المساجد والسقايات 4 / 201 ، السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، باب من قال لا حبس عن فرائض الله 6 / 163 ، المحلي 9 / 178 .

38- رواه البيهقي ، وابن حزم ، وابن أبي شيبة . وقال ابن حزم : هذا منقطع .

السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، باب من قال لا حبس عن فرائض الله 6 / 163 ، المحتوى 9 . 177 / 9

مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية ، باب في الحبس في الدين 6 / 250 .

39- رواه البيهقي ، والطحاوي ، وابن حزم .

السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، باب من قال لا حبس عن فرائض الله 6 / 162 ، شرح معاني الآثار 4 / 99 ، المحتوى 9 . 177 / 9

40- انظر : الهدایة 3 / 13 .

41- انظر : بدائع الصنائع 6 / 219 .

42- صحيح البخاري ، كتاب الجهاد والسير ، باب المجن ومن يترس بترس صاحبه 2 / 249 .

43- رواه ابن أبي شيبة وابن حزم ، وقال ابن حزم : هذه رواية ساقطة لأنها عن رجل لم يسم ...

مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية ، باب في الرجل يجعل الشيء حبسًا في سبيل الله 6 / 250 ، المحتوى 9 . 176 / 9

44- مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية ، باب في الرجل يجعل الشيء حبسًا في سبيل الله 6 / 250 ، المحتوى 9 . 176 / 9

45- آل عمران 15 .

46- الحج 77 .

47- آل عمران 15 .

48- البقرة 280 .

49- صحيح مسلم ، كتاب الوصية ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته 3 / 1255 .

50- شرح النووي على صحيح مسلم 11 / 85 .

51- صحيح البخاري ، كتاب الجهاد ، باب من احتبس فرسًا 2 / 236 .

52- رواه ابن ماجه وحسنه الألباني .

صحيح سنن ابن ماجه ، المقدمة بباب ثواب معلم الناس الخير 1 / 46 .

53- صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب الوصايا 2 / 204 .

54- فتح الباري 5 / 267 .

55- السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، بباب الصدقات المحرمات 6 / 160 .

56- صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، بباب الوقف كيف يكتب 2 / 215 ، صحيح مسلم ، كتاب الوصية ، بباب الوقف 3 / 1255 .

57- رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن .

سنن الترمذى ، أبواب المناقب 5 / 290 .

58- صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، بباب وقف الأرض للمسجد 2 / 216 .

59- صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، بباب من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه 2 / 211 .

60- صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، بباب في تقديم الزكاة ومنعها 2 / 677 .

61- السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، بباب الصدقات المحرمات 6 / 161 .

62- المحتوى 9 . 180 / 9

63- تفسير القرطبي 6 / 339 .

64- المغني 6 / 187 .

65- موسوعة الإجماع 3 / 1271 .

66- انظر : تفسير القرطبي 6 / 339 .

67- المحتوى 9 . 177 / 9

68- انظر : المحتوى 9 . 178 / 9 .

69- انظر : المحتوى 9 . 178 / 9 .

70- السنن الكبرى 6 / 163 ، المغني 6 / 187 .

71- المغني 6 / 187 .

72- انظر : المحلى 9 / 177 .

73- انظر : المحلى 9 / 177 .

74- انظر : الإسعاف 14 .

75- انظر : الأم 3 / 58 .

76- انظر : المحلى 9 / 177 .

77- انظر : الإسعاف 14 .

78- انظر : أحكام الوقف للكبيسي 1 / 124 .

79- انظر : أحكام الوقف للكبيسي 1 / 125 .

80- انظر : المحلى 9 / 181 .

81- انظر : أهمية الوقف وأهدافه 99 ، المحلى 9 / 176 .

82- انظر : المحلى 9 / 176 .

83- انظر : المحلى 9 / 176 .

84- انظر : سبل السلام 3 / 934 .

85- انظر : أحكام الأوقاف للخصف 18 .

86- انظر : البحر الرائق 5 / 205 .

87- انظر : شروط الوقف في الإسلام لنبيل غنائم 244 .

88- انظر : الخريسي 7 / 78 .

89- انظر : تيسير الوقف 1 / 24 .

90- انظر : شرح منتهى الإرادات 2 / 490 .

91- انظر : منهاج الطالبين 70 .

92- انظر : شروط الوقف لمحمد نبيل 245 .

93- انظر : شرح فتح القدير 6 / 200 .

94- انظر : الروض المربع 2 / 237 .

95- انظر : محاضرات في الوقف لأبي زهرة 129 .

96- انظر : أحكام الأوقاف للشيخ مصطفى الزرقا 55 .

97- انظر : الشرح الكبير للدر دير 4 / 69 .

98- انظر : بداع الصنائع 6 / 219 ، محاضرات في الوقف 127 .

99- انظر : الإسعاف 14 ، محاضرات في الوقف 127 .

100- انظر : الإسعاف 14 ، محاضرات في الوقف 130 ، حاشية ابن عابدين 4 / 341 .

101- انظر : أحكام الأوقاف للخصف 293 .

102- انظر : محاضرات في الوقف 131 .

103- انظر : محاضرات في الوقف 131 ، أحكام الأوقاف للزرقا 55 .

104- انظر : بداع الصنائع 7 / 189 ، حاشية الدسوقي 4 / 69 ، إغاثة الطالبين 3 / 201 .

105- انظر : الإسعاف 14 ، الدر للمختار 4 / 398 ، الشرح الكبير 4 / 73 ، محاضرات في الوقف 134 ، أحكام الأوقاف للزرقا 77 ، أحكام الوقف لخلاف 44 .

106- انظر : أحكام الوقف لخلاف 47 ، أحكام الوقف للزرقا 83 ، أحكام الوقف للكبيسي 1 / 334 .

107- الزمر 65 .

108- المائدة 5 .

109- انظر : حاشية ابن عابدين 4/400 ، أحكام الأوقاف للزرقا 56 ، 90 .

110- انظر : الفقه الإسلامي وأدله 8 / 44 ، أحكام الوقف للكبيسي 1 / 351 .

111- انظر : حاشية الدسوقي 4 / 69 ، مواهب الجليل 4 / 20 ، حلية العلماء 6 / 10 ، تيسير الوقف 41 ، شرح منتهى الإرادات 2 / 491 .

112- انظر : الهدية 4 / 16 ، الدر المختار 4 / 363 ، البنية 6 / 160 .

113- انظر : حاشية ابن عابدين 4 / 341 ، مغني المحتاج 2 / 377 ، نهاية المحتاج 5 / 356 ، كشاف القناع 4 / 243 .

114- انظر : أحكام الوقف لخلاف 59 .

115- انظر : شرح فتح القدير 6 / 215 .

116- انظر : حاشية ابن عابدين 4 / 361 .

117- انظر : فتح الباري 5 / 295 .

118- انظر : أحكام الوقف للكبيسي 1 / 355 .

119- انظر : أحكام الوقف للكبيسي 1 / 355 .

120- انظر : الشرح الكبير للدردير 4 / 68 .

121- انظر : حاشية ابن عابدين 4 / 340 ، مغني المحتاج 2 / 377 ، كشاف القناع 4 / 251 .

122- انظر : أحكام الوقف لخلاف 60 .

123- انظر : مواهب الجليل 4 / 23 ، حاشية الدسوقي 4 / 70 ، التهذيب 4 / 511 ، مغني المحتاج 2 / 379 ، الإنصاف 7 / 14 ، التوضيغ 2 / 821 ، كشاف القناع 4 / 245 ، المغني 6 / 240 .

124- انظر : المبسوط 6 / 33 ، حاشية ابن عابدين 4 / 339 .

125- انظر : كشاف القناع 4 / 247 .

126- انظر : أسهل المدارك 3 / 100 ، حاشية الدسوقي 4 / 70 .

127- انظر : الإنصاف 7 / 14 .

128- الحشر 7 .

129- انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية 31 / 31 ، المذهب 1 / 448 .

130- انظر : المذهب 1 / 448 .

131- انظر : مواهب الجليل 4 / 22 ، جواهر الإكيليل 2 / 205 ، التهذيب 4 / 511 ، مغني المحتاج 2 / 379 ، روضة الطالبين 5 / 317 ، المقعن 162 ، التوضيغ 2 / 821 ، شرح الزركشي 4 / 299 .

132- انظر : أحكام الوقف لخلاف 73 .

133- انظر : المغني 6 / 191 ، حاشية ابن عابدين 4 / 340 ، أسهل المدارك 3 / 100 ، قوانين الأحكام الشرعية 401 .

134- انظر : حاشية ابن عابدين 4 / 342 ، الإسعاف 32 ، روضة الطالبين 5 / 329 ، التهذيب 4 / 512 ، كشاف القناع 4 / 251 .

135- انظر : المبسوط 12 / 42 ، مغني المحتاج 2 / 385 ، المغني 6 / 195 .

136- انظر : أحكام الوقف للزرقا 46 .

137- انظر : الخرشي 7 / 91 ، حاشية ابن عابدين 4 / 341 ، روضة الطالبين 5 / 327 ، كشاف القناع 4 / 25 .

138- انظر : المذهب 1 / 448 ، مغني المحتاج 2 / 385 ، نهاية المحتاج 5 / 372 ، حاشية ابن عابدين 4 / 341 ، الشرح الكبير 6 / 198 .

139- انظر : البحر الرائق 5 / 208 ، التوضيغ 2 / 822 ، شرح الزركشي 4 / 286 ، أحكام الوقف لخلاف 74 .

140- انظر : أحكام الوقف لخلاف 74 .

141- انظر : حاشية ابن عابدين 4 / 341 .

142- انظر : روضة الطالبين 5 / 328 ، تكميلة المجموع 15 / 333 ، الممتنع 4 / 124 ، شرح منتهى الإرادات 2 / 496 .

143- انظر : البحر الرائق 4 / 341 ، أحكام الأوقاف للخصف 127 .

144- انظر : تيسير الوقف 85 ، فتح الجواد 1 / 617 .

145- انظر : شرح منتهى الإرادات 2 / 496 ، كشاف القناع 4 / 250 .

146- انظر : أحكام الوقف لخلاف 79 .

147- راجع أحكام الوقف للكبيسي 1 / 137 وما بعدها .

148- انظر : الخرشي 7 / 91 ، أسهل المدارك 3 / 102 .

149- انظر : روضة الطالبين 5 / 327 .

150- انظر : الإسعاف 34 ، الخرشي 7 / 92 ، روضة الطالبين 5 / 334 ، الشرح الكبير 6 / 196 ، أحكام الوقف لخلاف 79 .
 ، أحكام الوقف للزرقا 47 .

151- انظر : أحكام الوقف لخلاف 39 .

152- انظر : الوقف لمحمود عبد المنعم 320 .

153- انظر : الوقف للغصن 26 ، الوقف لإسماعيل بدوي 61 ، الوقف لمحمد عبد الرحيم 189 ، أحكام الوقف للسدلان 10 .

154- نقاً عن الوقف للغصن 27 .

155- - نقد - لسان العرب 3 / 425 .

156- القاموس الفقهي 358 .

157- معجم لغة الفقهاء 486 .

158- استثمار موارد الأوقاف لإدريس خليفة 8 .

159- انظر : شرح فتح القدير 6 / 218 .

160- انظر : الفتاوى الهندية 2 / 362 .

161- انظر : الخرشي 7 / 80 .

162- انظر : حلية العلماء 6 / 11 .

163- انظر : حاشية القليوبى 3 / 98 .

164- انظر : المبدع 5 / 317 .

165- انظر : شرح الزركشى 4 / 293 .

166- انظر : البيان والتحصيل 12 / 188 .

167- انظر : البيان والتحصيل 12 / 189 ، الناج والإكيليل 6 / 21 .

168- انظر : الإسعاف 26 ، درر الحكم 1 / 137 ، فتاوى قاضيكان 3 / 311 .

169- انظر : الدر المختار 4 / 363 .

170- راجع الرسالة وهي بتحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف .

171- الخرشي 7 / 80 .

172- حاشية العدوى 7 / 80 .

173- مواهب الجليل 6 / 22 .

174- المهدب 1 / 447 .

175- مجموع فتاوى ابن تيمية 31 / 235 ، 234 .

176- مجموع فتاوى ابن تيمية 31 / 235 ، 234 .

177- الإنصاف 7 / 11 .

178- صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت 2 / 216 .

179- قال ابن قدامة : وجملته أن ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالدنانير والدرارهم والمطعم والمشروب والشمع وأشباهه لا يصح وقفه .

المغني 6 / 235 ، راجع أيضاً : كشاف القناع 4 / 244 ، شرح منتهى الإرادات 2 / 492 .

180- انظر : استثمار موارد الأوقاف الخليفة 27 .

181- المغني 6 / 236 .

182- الوقف النقدي لشوفي دنيا 10 .

183- سبق تخرجه .

184- الوقف لعلي المحمدي 163 .

185- راجع : الهدایة 3 / 16 ، الشرح الصغير 4 / 101 ، روضة الطالبين 5 / 314 ، المقنع 2 / 308 .

186- انظر : رسالة في جواز وقف النقود 26 ، الهدایة 3 / 16 .

187- انظر : حاشية ابن عابدين 4 / 363 .

188- انظر : الوقف للمحمدي 162 .

189- انظر : حاشية ابن عابدين 4 / 363 .

190- انظر : استثمار موارد الأوقاف لخليفة الحسن 27 .

191- انظر : استثمار الأوقاف لمحمود أبو ليل 10 .

192- انظر : الوقف النقدي لشوفي دنيا 10 .

193- انظر : الوقف النقدي لشوفي دنيا 10 .

194- انظر : استثمار موارد الأوقاف لخليفة الحسن 27 .

195- انظر : الوقف النقدي لشوفي دنيا 10 .

196- انظر : أثر المصلحة في الوقف 18 .

197- انظر : الوقف للمحمدي 163 .

198- انظر : الوقف النقدي لشوفي دنيا 11 .

199- انظر : استثمار موارد الأوقاف لخليفة الحسن 25 .

200- انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية 31 / 234 .

201- انظر : الوقف النقدي لشوفي دنيا 13 .

202- انظر : الوقف الإسلامي لمنذر قحف 66 .

203- انظر : الوقف النقدي لشوفي دنيا 12 .

204- انظر : الوقف في الإسلام لصالح السعد 45 .

205- انظر : الإسعاف 26 .

206- انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية 31 / 234 .

207- انظر : شركات الأشخاص 194 .

208- انظر : بداية المجتهد 2 / 236 .

209- انظر : استثمار موارد الأوقاف لإدريس خليفة 29 .

210- انظر : بحث الدكتور وليد خير الله "سندات المقارضة مع حالة تطبيقية 151-179، استثمار الأوقاف لمحمود أبو ليل 11 .

211- انظر : مجلة المجمع الفقهي ، العدد 4 ، 3 / 64 سنة 1408 هـ .

212- انظر : الوقف الإسلامي لمنذر قحف 194 .

213- انظر : استثمار الأوقاف لمحمود أبو ليل 14 ، 15 .

214- انظر : استثمار الأوقاف لمحمود أبو ليل 14 ، 15 .

المراجع

- القرآن الكريم .

1- أثر المصلحة في الوقف ، د. عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيته ، ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية و مجالاته ، وزارة الشؤون الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 1423هـ - 2002م .

2- أحكام الأوقاف ، أبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني ، (د.ه) ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، (د.ت) .

3- أحكام الأوقاف ، الشيخ مصطفى الزرقا ، ط 1 ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، 1418هـ - 1997م .

4- أحكام الوقف والوصية ، د. صالح بن غانم السدحان ، ط 2 ، دار بلنسية للنشر والتوزيع ، الرياض، 1418هـ .

5- أحكام الوقف ، الشيخ عبد الوهاب خلاف ، ط 2 ، مطبعة النصر ، مصر ، 1367هـ - 1948م .

6- أحكام الوقف ، د. محمد عبيد الكبيسي ، (د.ط) ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1397هـ - 1977م .

7- أحكام الوقف ، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي ، ط 1 ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدار أباد الدكن، الهند ، 1355هـ .

8- استثمار موارد الأوقاف ، د.إدريس خليفة ، الدورة الثانية عشرة ، مجمع الفقه الإسلامي ، المملكة العربية المغربية ، رجب 1420هـ-نوفمبر 1999م .

9- استثمار موارد الأوقاف ، أ.د. خليفة بابكر الحسن ، الدورة الثانية عشرة ، مجمع الفقه الإسلامي ، المملكة العربية المغربية ، رجب 1420هـ- نوفمبر 1999م .

10- استثمار الأوقاف في الفقه الإسلامي ، أ.د. محمود أحمد أبو ليل ، د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء ، الدورة الثالثة عشرة ، مجمع الفقه الإسلامي ، الكويت ، شوال 1422هـ- 22 ديسمبر 2001 .

11- الإسعاف في أحكام الأوقاف ، الشيخ إبراهيم بن موسى الطرابلسي ، (د.ط) ، دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان ، 1981م- 1401هـ .

12- أسهل المدارك ، أبو بكر بن حسن الكشناوي ، ط 2 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

13- إعانة الطالبين ، أبو بكر المشهور بالسيد الباركي ، ط 4 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

14- الأم ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تصحیح: محمد زهري النجار ، ط 2 ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، 1393هـ- 1973م .

15- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي ، تحقيق: حامد الفقي ، ط 2 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، 1400هـ- 1980م .

16- أهمية الوقف وأهدافه ، د. عبد الله بن أحمد بن زيد ، ط 1 ، (د.ن) ، الرياض 1414هـ- 1993م .

17- البحر الرايق شرح كنز الدقائق ، زين الدين إبراهيم بن نجم ، ط 2 ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

18- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، أبو بكر بن مسعود الكاساني ، ط 2 ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، 1402هـ- 1982م .

19- بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، ط 4 ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، 1398هـ- 1978م .

20- البناء في شرح المهدية ، محمود بن أحمد العيني ، تصحیح: محمد عمر الرامغوري ، ط 1 ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، 1400هـ- 1980م .

21- البيان والتحصيل ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، تحقيق: د. محمد حجي ، (د.ط) ، دار الغرب الإسلامي ، 1404هـ- 1984م .

22- الناج والإكليل لمختصر خليل ، أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالموافق ، مطبوع بهامش مواهب الجليل ، ط 2 ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، 1398هـ- 1978م .

23- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ، عثمان بن علي الزيلعي ، ط 2 ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (د.ط) .

24- زاد المسير في علم التفسير ، أبو الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن بن الجوزي ، ط 3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت، دمشق ، 1404هـ- 1984م .

25- تكملة المجموع ، محمد نجيب المطيعي ، (د.ط) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

26- التهذيب في فقه الإمام الشافعي ، الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق عادل عبد الموجود ، علي معرض ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1418هـ- 1997م .

27- التوضيح في الجمع بين المقتضى والنتيجة ، أحمد بن محمد الشوكي ، تحقيق: ناصر الميمان ، ط 1 ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، 1418هـ- 1997م .

28- تيسير الوقوف على غواصات أحكام الوقوف ، الإمام عبد الرؤوف المناوي ، ط 1 ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، 1418هـ- 1998م .

29- الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد القرطبي ، ط 3 ، دار القلم ، 1386هـ- 1966م .

30- جواهر الإكليل شرح العلامة خليل ، صالح عبد السميم الآبي ، (د.ط) ، دار الفكر ، (د.ت) .

31- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد عرفة الدسوقي ، (د.ط) ، المكتبة التجارية الكبرى ، توزيع دار الفكر ، بيروت ، (د.ت) .

32- حاشية رد المحتار على الدر المختار ، محمد أمين الشهير بابن عابدين ، ط 2 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

33- حاشية العدواني على الخرشي ، علي العدواني ، مطبوع بهامش الخرشي على مختصر خليل ، (د.ط) ، دار صادر ، (د.ت) .

34- حاشية القليوبي على شرح المحلي ، أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي ، مطبوعة مع حاشية عميرة ، (د.ط) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

35- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال ، تحقيق: د. ياسين أحمد درادكة ، ط 1 ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان - الأردن ، 1988 م .

36- الخرشي على خليل ، محمد الخرشي المالكي ، (د.ط) ، دار صادر ، (د.ت) .

37- دور الحكم في شرح غرر الأحكام ، محمد بن فراموز المعروف بمنلاخسرو ، تصحيح: حماد الفيومي ، (د.ط) ، المطبعة الشرقية بمصر ، 1304هـ .

38- الدر المختار شرح توير الأنصار ، علاء الدين الحصيفي ، مطبوع مع حاشية رد المحتار ، ط 2 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1399هـ-1979م .

39- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى ، يوسف بن حسن بن عبد الهادى المعروف بابن المبرد ، تحقيق: رضوان مختار بن غريبة ، ط 1 ، دار المجتمع ، جدة ، 1411هـ-1979م .

40- دور الوقف في المجتمعات الإسلامية ، د. محمد الأرناؤوط ، ط 1 ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 1421هـ-2000م .

41- رسالة في جواز وقف النقود ، أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادى ، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف ، ط 1 ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان 1417هـ-1997م .

42- الروض المربع بشرح زاد المستقنع ، منصور بن يونس البهوي ، ط 1 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

43- سندات المقارضة مع حالة تطبيقية ، وليد خير الله ، ندوة إدارة وتنمية ممتلكات الأوقاف ، الندوة 16 ، البنك الإسلامي للتنمية ، ط 2 ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة 1415هـ-1994م .

44- سبل السلام شرح بلوغ المرام ، محمد بن إسماعيل الصناعي ، تصحيح: محمد عبد العزيز الخولي ، (د.ط) ، مكتبة عاطف ، القاهرة ، (د.ت) .

45- سنن الترمذى ، أبو عيسى محمد بن سورة الترمذى ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط 3 ، دار الفكر ، 1398هـ-1978م .

46- سنن الدارقطنى ، علي بن عمر الدارقطنى ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني ، (د.ط) ، دار المحاسن للطباعة ، القاهرة ، 1386هـ-1966م .

47- السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، ط 1 ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند ، حيد أباد الدكن 1347هـ .

48- شرح الزركشى على مختصر الخرقى ، محمد بن عبد الله الزركشى ، تحقيق: عبد الله الجبرين ، (د.ط) ، (د.ن) ، (د.ت) .

49- الشرح الصغير ، أحمد بن محمد بن أحمد الدر دير ، مطبوع بهامش بلغة السالك ، (د.ط) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

50- شرح فتح القدير ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيوسي المعروف بابن الهمام ، ط 2 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1397هـ-1977م .

51- الشرح الكبير ، أحمد بن محمد بن أحمد الدر دير ، مطبوع بهامش حاشية الدسوقي ، (د.ط) ، المكتبة التجارية ، (د.ت) .

52- الشرح الكبير ، عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة ، مطبوع مع المغني ، طبعة جديدة ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

53- شرح معاني الآثار ، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى ، تحقيق: محمد زهري النجار ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1399هـ-1979م .

54- شرح منتهى الإرادات ، منصور بن يونس البهوي ، (د.ط) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .

55- شرح النووى على صحيح مسلم ، يحيى بن شرف النووي ، (د.ط) ، المطبعة المصرية ومكتبتها ، القاهرة ، (د.ت) .

56- شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون ، محمد بن إبراهيم الموسى ، ط 2 ، دار العاصمة ، الرياض ، 1419هـ-1998م .

57- شروط الوقف في الإسلام ، د. محمد نبيل غنام ، مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية الذي تنظمه جامعة أم القرى بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ، مكة المكرمة ، شعبان 1422هـ .

58- الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط 2 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1399-1979م .

59- صحيح سنن ابن ماجه ، محمد ناصر الدين الألبانى ، ط 3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1408هـ-1988م .

60- صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، (د.ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان ، 1420هـ-1999م .

61- صحيح مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحاج القشيري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، (د.ط) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت-لبنان ، (د.ت) .

62- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ، نجم الدين بن حفص النسفي ، تحقيق : خليل الميس ، ط 1 ، دار القلم ، بيروت -لبنان ، 1406هـ-1986م .

63- الغاية القصوى في دراية الفتوى ، عبد الله بن عمر البيضاوى ، تحقيق : د.علي محيى الدين القراء داغي ، (د.ط) ، دار الإصلاح ، السعودية ، الدمام ، (د.ت) .

64- فتاوى قاضيكان ، حسن بن منصور الأوزجندى ، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية ، ط 3 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت -لبنان ، 1400هـ-1980م .

65- الفتاوى الهندية ، الشیخ نظام ، ط 3 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت -لبنان ، 1400هـ-1980م .

66- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت-لبنان ، (د.ت) .

67- فتح الججاد بشرح الإرشاد ، أحمد بن حجر الهيثمي ، ط 2 ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1391هـ-1971م .

68- الفقه الإسلامي وأدلته ، د. وهبة الزحيلي ، ط 3 ، دار الفكر ، سوريا-دمشق ، 1404هـ-1984م .

69- القاموس الفقهي ، سعدى أبو جيب ، ط 1 ، دار الفكر ، دمشق-سوريا ، 1419هـ-1998م .

70- قوانين الأحكام الشرعية ، محمد بن أحمد بن جزي ، طبعة جديدة ، دار العلم للملايين ، بيروت -لبنان ، 1979م .

71- كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس البهوي ، (د.ط) ، عالم الكتب ، بيروت ، 1403 ، 1983هـ-1983م .

72- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور ، (د.ط) ، دار صادر ، بيروت -لبنان ، (د.ت) .

73- المبدع في شرح المقنع ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح ، (د.ط) ، المكتب الإسلامي بيروت-دمشق ، 1980م .

74- المبسط ، محمد بن أبي سهل السرخسي ، ط 3 ، دار المعرفة ، بيروت -لبنان ، 1398هـ-1978م .

75- مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدورة الرابعة ، العدد الرابع ، الجزء الثالث ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، 1408هـ-1988م .

76- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، نقى الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد ، ط 1 ، طبع بأمر فهد بن عبد العزيز ، 1398هـ .

77- محاضرات في الوقف ، الإمام محمد أبو زهرة ، ط 2 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1391هـ-1971م .

78- المحلى ، علي بن بن أحمد بن سعيد بن حزم ، (د.ط) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، (د.ت) .

79- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، (د.ط) ، دار الفكر ، بيروت -لبنان ، 1401هـ-1981م .

80- المصباح المنير ، أحمد بن علي المقري الفيومي ، تصحيح : مصطفى السقا ، (د.ط) ، دار الفكر ، بيروت -لبنان ، (د.ت) .

81- مصنف ابن شيبة ، أبو بكر بن أبي شيبة ، تحقيق : عبد الخالق الأفغاني ، ط 2 ، الدار السلفية ، الهند ، 1399هـ-1979م .

82- المطلع ، أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلبي ، (د.ط) ، المكتب الإسلامي ، بيروت-دمشق ، 1401هـ-1981م .

83- معجم لغة الفقهاء ، محمد رواس قلعي ، د. حامد قبيبي ، ط 1 ، دار الفائز ، بيروت ، 1405هـ-1985م .

84- المغني ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، طبعة جديدة ، دار الكتاب العربي ، بيروت-لبنان ، (د.ت) .

85- مغني المحتاج ، محمد الخطيب الشريبي ، (د.ط) ، دار الفكر ، بيروت-لبنان ، (د.ت) .

86- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة ، محمد بن أحمد بن رشد ، طبعة جديدة عن الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

87- المقنع ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان ، 1399هـ-1979م .

88- الممتنع في شرح المقنع ، زين الدين المنجي التتوخي ، تحقيق : عبد الملك بن دهيش ، ط 1 ، دار خضر ، بيروت -لبنان ، 1418هـ-1997م .

89- منهاج الطالبين وعدة المفتين يحيى بن شرف النووي ، (د.ط) ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، 1380هـ-1960م .

90- المنهب في فقه الإمام الشافعى ، إبراهيم بن علي الشيرازى ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت -لبنان ، 1379 ، 1959هـ-1959م .

91- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب ، ط2 ، دار الفكر ، بيروت -لبنان ، 1973 .

92- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ، سعدي أبو حبيب ، ط3 ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 1419هـ-1999م .

93- النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان,1412هـ-1992م .

94- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، أحمد بن حمزة الرملي ، (د.ط) ، المكتبة الإسلامية ، (د.ت) .

95- نيل الأوطار شرح منقى الأخبار ، محمد بن علي الشوكاني ، (د.ط) ، دار الجليل ، بيروت -لبنان ، 1973م

96- الهدایة شرح بداية المبتدی ، علي بن أبي بكر المرغيناني ، الطبعة الأخيرة ، المكتبة الإسلامية ، (د.ت) .

97- الوقف الإسلامي ، د. منذر قحف ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا1421هـ-2000م .

98- الوقف فقهه وأنواعه ، د. علي محمد يوسف المحمدي ، مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية ، الذي تنظمه جامعة أم القرى ، بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية ، مكة المكرمة ، شعبان 1422هـ .

99- الوقف في الإسلام ودوره في تنمية المجتمع ، د. صالح بن عبد الرحمن السعد ، ط1 ، دار الأندرس الخضراء ، جدة ، 1420هـ .

100- الوقف مفهومه وفضله .. ، د. إبراهيم عبد العزيز الغصن ، مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية ، الذي تنظمه جامعة أم القرى ، بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية ، مكة المكرمة ، شعبان 1422هـ .

101- الوقف مفهومه وفضله ، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية ، الذي تنظمه جامعة أم القرى ، بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية ، مكة المكرمة ، شعبان 1422هـ .

102- الوقف النقيدي ، د.شوقي أحمد دنيا ، الدورة الثالثة عشر ، مجمع الفقه الإسلامي ، الكويت 7 شوال 1422هـ-22 ديسمبر 2001 .

- القرآن الكريم .

1- أبو حبيب:سعدي ,القاموس الفقهي ط1، دار الفكر ، دمشق ، سوريا، 1419هـ-1998م .

2- أبو حبيب:سعدي ، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ط3، دار الفكر،دمشق ، سوريا،1419هـ - 1999م .

3- أبو زهرة:محمد ، محاضرات في الوقف ط2، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1391هـ- 1971م .

4- الآبي:صالح عبد السميع ، جواهر الإكيليل شرح العلامة خليل،(د.ط) دار الفكر ،(د.ت) .

5- ابن أبي شيبة:أبو بكر ، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: عبد الخالق الأفغاني ط2، الدار السلفية، الهند،1399هـ-1979م،

6- الأرذاؤوط:د.محمد دور الوقف في المجتمعات الإسلامية ط1، دار الفكر،دمشق، سوريا1421هـ-2000م .

7- أبو ليل:أ.د.محمود، أحمد د.محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، استثمار الأوقاف في الفقه الإسلامي،الدورة الثالثة عشرة، مجمع الفقه الإسلامي ، الكويت،7شوال1422هـ-22ديسمبر2001 م .

8- الألباني:محمد ناصر الدين، صحيح سنن ابن ماجه ط3، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1408هـ - 1988م .

9- الأوزجندی:حسن بن منصور ، فتاوى قاضیخان ، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1400هـ - 1980 .

10- البخاري:أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري،(د.ط) دار الكتب العلميةبيروت - لبنان,1420هـ-1999م.

11- البدوي:د.إسماعيل إبراهيم، الوقف مفهومه وفضله، مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، شعبان1422هـ .

12- البغوي:أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح،المطلع (د.ط) ،المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق ، 1401هـ-1981م .

13- البغوي:الحسين بن مسعود، التهذيب في الفقه الشافعی تحقيق: عادل عبد الموجود، علي موسى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1418هـ-1997 .

14- السيد البكري:أبو بكر، إعانة الطالبين، ط4، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، (د.ت) .

15- البهوتى :منصور بن يونس، الروض المربع بشرح زاد المستنقع، ط6، دار الفكر، بيروت-لبنان، (د.ت) .

16- البهوتى :منصور بن يونس، شرح متنى الإرادات، (د.ط)، دار الفكر، بيروت-لبنان، (د.ت) .

17- البهوتى :منصور بن يونس، كشاف القناع، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ-1983م .

18- البيضاوى :عبد الله بن عمر، الغاية القصوى في دراية القتوى، تحقيق: د.محى الدين القراء داغي، (د.ط)، دار الإصلاح، السعودية، الدمام، (د.ت) .

19- ابن بيهى :د.عبد الله بن الشيخ محفوظ، أثر المصلحة في الوقف، ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية و مجالاته، وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1423هـ-2002م .

20- الترمذى :أبو عيسى محمد بن عيسى سنت الترمذى، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط3، دار الفكر، 1398هـ-1978م.

21- البيهقى :أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بالهند، حيدر آباد الدكن، 1347هـ .

22- التوخى :زين الدين المنجى، الممتع، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، ط1، دار حضر، بيروت-لبنان، 1418هـ-1997م.

23- ابن تيمية :نقى الدين أحمد بن عبد الحليم، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، ط1، طبع بأمر فهد بن عبد العزيز، 1398هـ .

24- ابن جزى :محمد بن أحمد، قوانين الأحكام الشرعية، طبعة جديدة، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1979م .

25- ابن الجوزى :أبو الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن، زاد المسير في علم التفسير، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، 1404هـ-1984م .

26- الجوهرى :إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت1399هـ-1979م.

27- ابن حجر العسقلانى :أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخارى، ط2، دار المعرفة ، بيروت-لبنان،(د.ت) .

28- ابن حجر الهيثمى :أحمد، فتح الججاد بشرح الإرشاد، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي، مصر، 1391هـ - 1971م .

29- ابن حزم :علي بن أحمد بن سعيد، المحلى، (د.ط)، دار الأفاق الجديدة، بيروت، (د.ت) .

30- الحسن :إد.خليفة بابكر، استثمار موارد الأوقاف، الدورة الثانية عشرة، مجمع الفقه الإسلامي ، المملكة العربية المغربية، رجب1420هـ-نوفمبر1999م .

31- الحصكى :علاء الدين، الدر المختار شرح تنوير الأنصار، مطبوع مع حاشية رد المحتار، ط2، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1399هـ-1979م .

32- الحطاب :محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان1973م.

33- الخرشى :محمد، الخرشى على خليل، (د.ط)، دار صادر ، (د.ت) .

34- خليفة :د.إدريس خليفة، استثمار موارد الأوقاف، الدورة الثانية عشرة، مجمع الفقه الإسلامي ، المملكة العربية المغربية، رجب1420هـ-نوفمبر1999م .

35- خلاف :الشيخ عبد الوهاب، أحكام الوقف، ط2، مطبعة النصر، مصر، 1367هـ-1948م .

36- خير الله ، وليد، سندات المقارضة مع حاله تطبيقية، ندوة إدارة وتنمية ممتلكات الأوقاف، الندوة16، البنك الإسلامي للتنمية، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ، 1415هـ-1994م .

37- الدارقطنى :علي بن عمر، سنن الدارقطنى، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، (د.ط)، دار المحسن للطباعة، القاهرة، 1386هـ-1966م .

38- الدردير :أحمد بن محمد بن أحمد، الشرح الصغير، مطبوع بهامش بلغة السالك، (د.ط)، دار الفكر، بيروت-لبنان،(د.ت) .

39- الدسوقي :محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، (د.ت) .

40- دنيا :د.شوقى أحمد، الوقف النقدي، الدورة الثالثة عشر، مجمع الفقه الإسلامي، الكويت7 شوال1422هـ-22 ديسمبر2001م.

41- الرازى :محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، (د.ط)، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1401هـ-1981م .

42- ابن رشد :أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجهد ونهاية المقتصد، ط4، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت-لبنان، 1398هـ-1978م .

43- ابن رشد :أبو الوليد محمد بن أحمد، البيان والتحصيل، تحقيق: د.محمد حجي، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي ، 1404هـ- 1984م .

44- ابن رشد : محمد بن أحمد، المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة، طبعة جديدة عن الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، (د.ت) .

45- الرملاني : أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (د.ط)، المكتبة الإسلامية، (د.ت) .

46- الرحيلي : د. وهبة، الفقه الإسلامي وأدله، ط3، دار الفكر، سوريا- دمشق، 1404هـ-1984م .

47- الزرقا : الشيخ مصطفى، أحكام الأوقاف، ط1، دار عمار، عمان -الأردن، 1418هـ-1997م .

48- الزركشي : محمد بن عبد الله ، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، تحقيق: عبد الله الجبرين، (د.ط)، (د.ن)، (د.ت) .

49- الزيد : د. عبد الله بن أحمد، أهمية الوقف وأهدافه، ط1، (د.ن)، الرياض، 1414هـ-1993م .

50- الزيلعى : عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، (د.ط) .

51- السدلان : د. صالح بن غانم، أحكام الوقف والوصية، ط2، دار بنسية للنشر والتوزيع، الرياض، 1418هـ .

52- السرخسي : محمد بن أبي سهل، المبسوط، ط3، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1398هـ-1978م .

53- السعد : د. صالح بن عبد الرحمن، الوقف في الإسلام ودوره في تنمية المجتمع، ط1، دار الأندلس الخضراء، جدة، 1420هـ .

54- الشافعى : الإمام محمد بن إدريس، الأم، تصحيح: محمد زهري النجار، ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1393هـ-1973م .

55- الشريبي : محمد الخطيب، معنى المحتاج، (د.ط) ، دار الفكر، بيروت-لبنان، (د.ت) .

56- الشوكاني : محمد بن علي، نيل الأ渥ار شرح ملتقى الأخبار، (د.ط)، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1973م .

57- الشوكي : أحمد بن محمد، تحقيق: ناصر الميمان، ط1، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 1418هـ-1997م .

58- الشيباني : أبو بكر أحمد بن عمرو ، أحكام الأوقاف، (د.ه)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت) .

59- الشيرازي : إبراهيم بن علي، المذهب في فقه الإمام الشافعى، ط2، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1379هـ-1959م .

60- الصناعي : محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام، تصحيح: محمد عبد العزيز الخولي، (د.ط)، مكتبة عاطف، القاهرة، (د.ت) .

61- الطحاوى : أحمد بن محمد بن سلامة، شرح معانى الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1399هـ-1979م .

62- الطراطيسى : الشيخ إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، (د.ط)، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، 1918م-1401هـ .

